مجلة إيسكرا
www.Iskra-theory.com

الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي

كارل ماركس

ترجمها إلى العربية عن النسخة الألمانية الأصلية
هيئة تحرير إيسكرا

انضموا إلينا لبناء القيادة الثورية
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

راسلونا على الإيميل: Info@iskra-theory.com
www.Iskra-theory.com

بيانات هذه الطبعة

العنوان الأصلي الألماني:

Formen, die der kapitalistischen Produktion vorhergehn

كُتب النص في مخطوطات ماركس الاقتصادية 1857--1858، ضمن Grun-drisse / MEW 42.

ترجمها إلى العربية عن النسخة الألمانية الأصلية: هيئة تحرير إيسكرا.

تواصلوا معنا

انضموا إلينا لبناء القيادة الثورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

راسلونا على الإيميل: Info@iskra-theory.com

الموقع: www.Iskra-theory.com

لدينا مستقبل لنكسبه

المحتويات

القسم الأول — I

القسم الثاني — II

القسم الأول

ا

إن أحد شروط العمل المأجور، وأحد الشروط التاريخية لرأس المال، هو وجود العمل الحر وتبادل هذا العمل الحر مقابل المال، بحيث يُعاد إنتاج المال ويتحوّل إلى قيمة؛ أي بحيث يستخدم المال هذا العمل لا للتمتع المباشر بقيمته الاستعمالية، بل باعتباره قيمة استعمالية للمال نفسه. ومن الشروط الأخرى أن ينفصل العمل الحر عن الشروط الموضوعية التي يتحقق بها — أي عن وسيلة العمل ومادة العمل. وهذا يعني، قبل كل شيء، فصل العمال عن الأرض باعتبارها مختبرهم الطبيعي؛ ومن ثم انحلال الملكية العقارية الصغيرة الحرة، وكذلك الملكية العقارية الجماعية القائمة على الجماعة الشرقية.

في هذين الشكلين كليهما، يتعامل العامل مع الشروط الموضوعية لعمله بوصفها ملكاً له؛ وهذه هي الوحدة الطبيعية بين العمل ومقدماته المادية .لذلك يكون للعامل وجود موضوعي مستقل عن عمله. فالفرد يتعامل مع نفسه بوصفه مالكاً، بوصفه سيد شروط واقعه. وتقوم العلاقة نفسها بينه وبين الآخرين: فإذا كانت هذه المقدمة موضوعةً بوصفها صادرةً عن الجماعة، تعامل معهم بوصفهم ملاكاً مشاركين، أي تجسدات متعددة للملكية المشتركة .أما إذا كانت موضوعةً بوصفها صادرةً عن الأسر الفردية التي تؤلف الجماعة، تعامل معهم بوصفهم ملاكاً مستقلين إلى جانبه، أي ملاكاً خاصين مستقلين. وإلى جانب هؤلاء الملاك العقاريين الخاصين العديدين، تُوضَع الملكية المشتركة نفسها، التي كانت من قبل

تمتص كل شيء وتشمل الجميع، في صورة ager publicus (الأرض العامة)، أي أرضٍ عامةٍ متميزةٍ.

في كلتا الحالتين، لا يقف الأفراد باعتبارهم عمالاً، بل باعتبارهم ملاكاً — وأعضاء في جماعة يعملون في الوقت نفسه. وليس هدف هذا العمل خلق القيمة، وإن كانوا قد يؤدون عملاً فائضاً لكي يبادلوا به عملاً غريباً، أي منتجات فائضة؛ بل هدفه حفظ المالك الفرد وأسرته، وكذلك الكيان الجماعي الكلي. أما وضع الفرد باعتباره عاملاً، في هذا التجرد العاري من كل صفة سوى صفة العمل، فهو نفسه نتاج تاريخي.

في الشكل الأول من هذه الملكية العقارية، تظهر أولاً جماعة نشأت نشأةً طبيعيةً بوصفها المقدمة الأولى: الأسرة، والأسرة المتوسعة في القبيلة، أو الجماعة الناشئة من التزاوج بين الأسر أو من اتحاد القبائل. وبما أنه يمكن افتراض أن الرعي، أو الارتحال عموماً، هو الشكل الأول لنمط الوجود، فلا تكون البداية أن تستقر القبيلة في موضع ثابت، بل أن ترعى ما تجده أمامها. فالناس ليسوا مستقرين بالطبيعة، إلا إذا كانوا في بيئة طبيعية خصبة جداً إلى حد يتيح لهم أن يجلسوا، مثل القرود، على شجرة واحدة؛ وإلا فإنهم يهيمون مثل الحيوانات البرية. لذلك لا تظهر الجماعة القبلية، أي الجماعة الطبيعية، نتيجةً للاستيلاء المشترك والمؤقت على الأرض واستعمالها، بل تظهر مقدمةً لهما.

وحين يستقرون أخيراً، فإن مقدار ما يطرأ على هذه الجماعة الأصلية من تعديل يعتمد على شروط خارجية مختلفة — مناخية وجغرافية وفيزيائية، إلخ — كما يعتمد على تكوينهم الطبيعي الخاص، أي طابعهم القبلي. فالجماعة القبلية الناشئة نشأةً طبيعيةً، أو القطيع إن شئت، أي المشترك في الدم واللغة والعادات، إلخ، هي المقدمة الأولى للاستيلاء على الشروط الموضوعية لحياتهم، وللنشاط الذي يعيد إنتاج هذه الحياة ويموضعها .مثل نشاط الرعي والصيد والزراعة، إلخ. الأرض هي المختبر العظيم، والترسانة التي توفر وسائل العمل ومواده معاً، وهي أيضاً مقر الجماعة وأساسها. ويتعاملون معها ببساطة بوصفها ملكية الجماعة، وبوصفهم أعضاء في جماعة تنتج وتعيد إنتاج نفسها في العمل الحي. ولا يتعامل الفرد مع نفسه بوصفه مالكاً أو حائزاً إلا بصفته عضواً في هذه الجماعة. فالاستيلاء

الحقيقي، عبر عملية العمل، يجري على أساس هذه المقدمات، وهي مقدمات ليست نتاج العمل نفسه، بل تظهر بوصفها مقدمات طبيعية أو إلهية للعمل.

وحيث تكون العلاقة الأساسية هي نفسها، يمكن لهذا الشكل أن يتحقق بطرائق شديدة الاختلاف. فليس مما يناقضه، مثلاً، أن تظهر الوحدة الشاملة، كما في معظم الأشكال الآسيوية الأساسية، بوصفها المالك الأعلى أو المالك الوحيد، وأن تظهر الجماعات الفعلية عندئذ بوصفها حائزةً للأرض بالوراثة فحسب. وبما أن الوحدة هي المالك الحقيقي والمقدمة الحقيقية للملكية المشتركة، فقد تظهر هذه الوحدة نفسها بوصفها وجوداً خاصاً فوق الجماعات الفعلية الخاصة الكثيرة .وعندئذ يكون الفرد، في الواقع، بلا ملكية، أو تكون الملكية — أي علاقة الفرد بالشروط الطبيعية للعمل وإعادة الإنتاج بوصفها شروطاً تخصه، وبوصفها الطبيعة غير العضوية، والجسد الموضوعي لذاتيته — متوسَّطةً لديه عبر تنازل الوحدة الكلية، المتجسدة في المستبد بوصفه أباً للجماعات الكثيرة، عن هذه الشروط للفرد بواسطة الجماعة الخاصة .ولذلك ينتمي المنتج الفائض، المحدد قانونياً نتيجة الاستيلاء الفعلي بواسطة العمل، إلى هذه الوحدة العليا من تلقاء نفسه .وهكذا، وسط الاستبداد الشرقي وانعدام الملكية الذي يبدو أنه قائم فيه قانونياً، توجد في الواقع، كأساس، هذه الملكية القبلية أو الجماعية، وهي تنشأ في معظم الحالات من اتحاد المانيفاكتورة والزراعة داخل الجماعة الصغيرة، بحيث تغدو هذه الجماعة مكتفيةً بذاتها تماماً، وحاملةً في داخلها جميع شروط إعادة الإنتاج والإنتاج الفائض.

وينتمي جزء من عملها الفائض إلى الجماعة العليا، التي تظهر في نهاية المطاف في صورة شخص. ويُقدَّم هذا العمل الفائض في صورة جزية، وكذلك في صورة عمل مشترك من أجل مجد الوحدة: جزئياً من أجل مجد المستبد، وجزئياً من أجل مجد الكيان القبلي المتخيَّل، أي الإله. وبقدر ما يتحقق هذا النوع من الملكية المشتركة فعلياً في العمل، يمكن أن يظهر بطريقتين. فقد تبقى الجماعات الصغيرة قائمةً جنباً إلى جنب، مستقلةً بعضها عن بعض، وداخل كل جماعة يعمل الفرد مستقلاً مع أسرته في الأرض المخصصة له.

وسيكون هناك أيضاً قدر معين من العمل من أجل المخزون المشترك — أي من أجل التأمين، إذا جاز التعبير — من جهة؛ ومن جهة أخرى، من أجل تغطية تكاليف الجماعة باعتبارها جماعة، أي تكاليف الحرب والعبادة الدينية، إلخ. ولا تنشأ سيادة السادة، بمعناها الأكثر بدائية، إلا عند هذه النقطة، كما في الجماعات السلافية والرومانية، مثلاً. وهنا يكمن الانتقال إلى القنانة، إلخ.

وثانياً، يمكن لهذه الوحدة أن تتضمن تنظيماً مشتركاً للعمل نفسه. وقد يصبح هذا التنظيم نظاماً فعلياً، كما في المكسيك، وبخاصة في البيرو، وبين السلتيين القدماء، وبعض قبائل الهند. ثم إن المشاعية داخل الجسد القبلي قد تظهر بطريقتين: إما باعتبارها تمثيلاً لوحدة الجماعة عبر رأس جماعة القرابة القبلية، وإما باعتبارها علاقةً بين رؤساء الأسر. ومن هنا يكون لدينا إما شكل أكثر استبداديةً، أو شكل أكثر ديمقراطيةً، للجماعة. أما الشروط الجماعية للاستيلاء الحقيقي بواسطة العمل — مثل أنظمة الري، المهمة جداً بين الشعوب الآسيوية، ووسائل الاتصال، إلخ — فتظهر عندئذ باعتبارها عمل الوحدة العليا، أي عمل الحكومة الاستبدادية القائمة فوق الجماعات الأصغر. ولا تنشأ المدن، بالمعنى الصحيح، إلى جانب هذه القرى إلا حيث يكون الموقع مواتياً للتجارة الخارجية، أو حيث يبادل رئيس الدولة وحكام أقاليمه إيرادهم، أي المنتج الفائض، بالعمل، فينفقونه باعتباره رصيداً من العمل.

أما الشكل الثاني للملكية، فقد نشأت عنه، كما نشأت عن الأول، تنويعات كبيرة، محلية وتاريخية، إلخ. إنه نتاج حياة تاريخية أكثر حركةً، ونتاج مصير القبائل الأصلية وما طرأ عليها من تعديل. الجماعة هنا أيضاً هي المقدمة الأولى، لكنها، بخلاف الحالة الأولى، ليست الجوهر الذي لا يكون الأفراد فيه إلا حالات عارضة له، ولا يشكلون منه مجرد أجزاء طبيعية تلقائية. فالأساس هنا ليس الأرض، بل المدينة، باعتبارها مقراً أو مركزاً سبق أن تكوّن للسكان الريفيين، أي لمالكي الأرض. وتظهر المنطقة المزروعة باعتبارها إقليم المدينة؛ لا، كما في الحالة الأخرى، باعتبار القرية مجرد ملحق بالأرض.

ومهما عظمت العقبات التي قد تضعها الأرض في طريق الذين يفلحونها ويستولون عليها فعلياً، فليس من الصعب أن يقيم الفرد علاقةً بها باعتبارها الطبيعة غير

العضوية للفرد الحي، أي باعتبارها مشغله، ووسيلة عمله، وموضوع عمله، ووسيلة معيشته. أما الصعوبات التي تواجه الجماعة المنظمة، فلا يمكن أن تنشأ إلا من جماعات أخرى، إما سبق لها أن احتلت الأرض، وإما تعرقل الجماعة في احتلالها لها. ولذلك تكون الحرب هي المهمة العظيمة الشاملة، والعمل الجماعي العظيم؛ وهي ضرورية إما من أجل احتلال الشروط الموضوعية للوجود الحي، أو من أجل حماية هذا الاحتلال وإدامته.

ومن ثم فإن الجماعة، المؤلفة من جماعات قرابية، تكون منظمةً أولاً على أسس عسكرية، كقوة حربية عسكرية، وهذا أحد شروط وجودها باعتبارها مالكاً. ويشكل تركز الاستيطان في المدينة أساس هذا التنظيم الحربي. وتقود طبيعة البنية القبلية إلى تمايز جماعات القرابة إلى عليا ودنيا، ويتطور هذا التمايز الاجتماعي أكثر بفعل اختلاط القبائل الغازية والمغلوبة، إلخ.

وتكون الأرض المشتركة — باعتبارها ملكية دولة، ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة) — منفصلةً هنا عن الملكية الخاصة. أما ملكية الفرد، بخلاف الحالة الأولى، فليست ملكيةً جماعيةً مباشرة؛ فالفرد ليس مالكاً منفصلاً عن الجماعة، بل شاغلاً لها فحسب. وتنشأ هنا ظروف لا تحتاج فيها الملكية الفردية إلى عمل جماعي كي تُثمَّن، كما يحدث مثلاً في أنظمة الري الشرقية. وقد تكسر حركة التاريخ أو الهجرة الصفة البدائية الخالصة للقبيلة؛ وقد تترك القبيلة مكان استيطانها الأصلي وتحتل أرضاً أجنبية، فتدخل في شروط عمل جديدة جوهرياً، وتدفع طاقات الفرد إلى مزيد من التطور. وكلما ازداد أثر هذه العوامل، وكلما ظهر الطابع الجماعي للقبيلة أساساً كوحدة سلبية في مواجهة العالم الخارجي، ازدادت الشروط التي تسمح للفرد بأن يصبح مالكاً خاصاً للأرض، أي مالكاً لقطعة خاصة تعود زراعتها إليه وإلى أسرته.

إن الجماعة، باعتبارها دولةً، هي من جهة علاقة هؤلاء الملاك الخاصين، الأحرار والمتساوين، بعضهم ببعض، وهي أيضاً اتحادهم في مواجهة العالم الخارجي وضمانتهم. تقوم الجماعة على أن أعضاءها ملاك عاملون في الأرض، أي زراع صغار مكتفون بذواتهم. لكن استقلال هؤلاء لا يقوم على ملكيتهم الفردية وحدها؛ إنه يقوم أيضاً على علاقتهم المتبادلة باعتبارهم أعضاء في الجماعة،

وعلى صون الأرض العامة، ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة)، من أجل الحاجات المشتركة والمجد المشترك، إلخ. لذلك يبقى الانتماء إلى الجماعة مقدمةً ضرورية للاستيلاء على الأرض. ومع ذلك، يكون الفرد، بصفته عضواً في الجماعة، مالكاً خاصاً. فعلاقته بملكيته الخاصة هي في الوقت نفسه علاقة بالأرض وعلاقة بعضويته في الجماعة؛ وحفاظه على نفسه باعتباره عضواً في الجماعة يتضمن أيضاً حفاظه على الجماعة نفسها، والعكس بالعكس، إلخ.

وبما أن الجماعة هنا ليست مجرد نتاج واقعي للتاريخ، بل جماعة يعيها البشر باعتبارها كذلك، وبما أن لها، لهذا السبب، أصلاً تاريخياً، فإننا نجد هنا المقدمة اللازمة للملكية في الأرض — أي لعلاقة الذات العاملة بالشروط الطبيعية لعملها باعتبارها شروطاً تخصها. غير أن هذا «الانتماء» لا يتحقق مباشرةً، بل يتوسطه وجود الفرد عضواً في الدولة، ويتوسطه وجود الدولة نفسها؛ ومن ثم يتوسطه شرط مسبق يُنظر إليه باعتباره شرطاً إلهياً، إلخ.

هناك تركز في المدينة، وتكون الأرض إقليماً لها؛ وهناك زراعة صغيرة تنتج للاستهلاك المباشر؛ وصناعة تؤدي وظيفة عمل منزلي مساعد، ولا سيما عمل النساء والبنات، كالغزل والنسيج، أو تبلغ وجوداً مستقلاً في بعض الحرف القليلة، كالحرفيين المتخصصين، إلخ. أما المقدمة اللازمة لاستمرار وجود الجماعة فهي الحفاظ على المساواة بين فلاحيها الأحرار المكتفين بذواتهم، وعلى عملهم الفردي باعتباره شرطاً لاستمرار وجود ملكيتهم. فعلاقتهم بالشروط الطبيعية للعمل هي علاقة ملاك؛ لكن العمل الشخصي يجب أن يؤسس هذه الشروط باستمرار باعتبارها شروطاً حقيقية وعناصر موضوعية لشخصية الفرد ولعمله الشخصي.

ومن جهة أخرى، فإن ميل هذه الجماعة الحربية الصغيرة يدفعها إلى تجاوز هذه الحدود، كما في روما واليونان واليهود، إلخ. وكما يقول نيبوهر:

«حين أكدت النبوءات لنُوما الموافقة الإلهية على انتخابه، لم يكن الشاغل الأول للملك التقي عبادة الآلهة، بل كان شاغلاً بشرياً. لقد وزع الأرض التي فتحها رومولوس في الحرب وتركها للاحتلال؛ وأسس عبادة ترمينوس، إله أحجار الحدود. وقد أسس جميع المشرعين القدماء، وفوقهم جميعاً موسى، نجاح ترتيباتهم

الخاصة بالفضيلة والعدالة والأخلاق الحسنة على الملكية العقارية، أو على الأقل على الحيازة الوراثية الآمنة للأرض، لأكبر عدد ممكن من المواطنين».

(المجلد الأول، ص. 245، الطبعة الثانية، التاريخ الروماني)

يوضع الفرد في شروط كسب عيشه بحيث لا يكون هدفه اكتساب الثروة، بل الإعالة الذاتية؛ أي إعادة إنتاج نفسه باعتباره عضواً في الجماعة، وإعادة إنتاج نفسه باعتباره مالكاً لقطعة الأرض، وبهذه الصفة نفسها باعتباره عضواً في الكومونة.

إن استمرار الكومونة هو إعادة إنتاج جميع أعضائها باعتبارهم فلاحين مكتفين بذواتهم، يكون وقتهم الفائض منتمياً تحديداً إلى الكومونة، أي إلى عمل الحرب، إلخ. وتتحدد ملكية المرء لعمله عبر ملكيته لشروط العمل — أي قطعة الأرض، التي يضمنها وجود الجماعة نفسه، والذي تصونه بدوره أعمال أعضائها الفائضة في صورة الخدمة العسكرية، إلخ. ولا يعيد عضو الجماعة إنتاج نفسه عبر التعاون في عمل منتج للثروة، بل عبر التعاون في عمل مكرس للمصالح الجماعية، الحقيقية أو المتخيلة، والرامية إلى الحفاظ على الاتحاد في مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية. وتنتمي الملكية، من حيث الشكل، إلى المواطن الروماني؛ فالمالك الخاص للأرض لا يكون كذلك إلا بفضل كونه رومانياً، لكن كل روماني هو أيضاً مالك خاص للأرض.

وهناك شكل آخر من ملكية الأفراد العاملين، أي أعضاء الجماعة المكتفين بذواتهم، في الشروط الطبيعية لعملهم، هو الشكل الجرماني. وهنا لا يكون عضو الجماعة، باعتباره كذلك، شريكاً في ملكية الملكية الجماعية، كما هي الحال في الشكل الشرقي تحديداً.

وحيث لا توجد الملكية إلا في صورة ملكية جماعية، لا يكون العضو الفرد، من حيث هو عضو في الجماعة، إلا حائزاً لجزء خاص منها، سواء أكان هذا الجزء وراثياً أم غير وراثي. فليس هناك جزء من الملكية ينتمي إلى عضو لذاته، بل ينتمي إليه فقط لأنه جزء مباشر من الجماعة، أي لأنه شخص في وحدة مباشرة معها، لا لأنه مستقل عنها.

ومن ثم لا يكون الفرد إلا حائزاً. وما يوجد، في هذه الحالة، هو الملكية الجماعية والحيازة الخاصة فحسب. وقد تغيّر الظروف التاريخية والمحلية، إلخ، طابع هذه الحيازة في علاقتها بالملكية الجماعية بطرائق شديدة الاختلاف، بحسب ما إذا كان العمل يُنجز منفرداً من قبل الحائز الخاص، أو كان هو نفسه محدداً من قبل الجماعة، أو من قبل الوحدة القائمة فوق الجماعة الخاصة.

ولا تكون الأرض، في الجماعة الجرمانية، محتلةً من قبل الجماعة كما في الشكل الروماني أو اليوناني، أي، باختصار، في الشكل الكلاسيكي القديم، باعتبارها أرضاً رومانية. ففي العصور الكلاسيكية القديمة، يبقى جزء من الأرض مع الجماعة باعتبارها جماعةً، متميزاً عن أعضائها، أي ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة) بأشكاله المختلفة؛ أما الجزء الباقي فيُوزع، وتكون كل قطعة أرض رومانية بفضل كونها الملكية الخاصة، أو المجال الخاص، لروماني؛ أي بفضل كونها نصيبه من المختبر الذي يخصه. وبالعكس، لا يكون هو رومانياً إلا بقدر ما يملك هذا الحق السيادي على جزء من الأرض الرومانية.

في العصور القديمة، كانت الحرف والتجارة الحضريتان موضع ازدراء، بينما كانت الزراعة موضع تقدير عالٍ؛ أما في العصور الوسطى، فقد انعكس الوضع.

كان حق استعمال الأرض المشتركة بالحيازة يعود، في الأصل، إلى الباتريكيين، الذين منحوه لاحقاً لعملائهم. أما تخصيص الملكية من ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة)، فكان يعود حصرياً إلى البليبيين؛ وكانت كل التخصيصات لمصلحة البليبيين، وكل التعويضات، تُمنح مقابل نصيب في الأرض المشتركة. وكانت الملكية العقارية، بالمعنى الدقيق، إذا استثنينا المنطقة المحيطة بسور المدينة، في الأصل في أيدي البليبيين وحدهم، أي في أيدي الجماعات الريفية التي جرى امتصاصها لاحقاً.

يتجلى جوهر العامة الرومان، أي البلبس، باعتبارهم مجموعاً من الزراعيين، في ملكيتهم الكويريتية، أي ملكية المواطنين. وقد أثنى القدماء بالإجماع على الزراعة باعتبارها النشاط اللائق بالأحرار، ومدرسةً للجنود. ففي الزراعة يُحفظ الجذع القديم للأمة؛ أما في المدن، فيتغير هذا الجذع، حيث يستقر التجار والحرفيون الأجانب، وحيث يهاجر السكان الأصليون إليها، مجتذبين بأمل الربح.

وحيثما توجد العبودية، يبحث العتيق عن معيشته في هذه الأنشطة، وغالباً ما يراكم ثروةً؛ ومن ثم كانت هذه المهن، في العصور القديمة، في أيديهم عموماً، ولذلك كانت تُعَدّ غير ملائمة للمواطنين. ومن هنا نشأ الرأي القائل إن قبول الحرفيين في المواطنة الكاملة كان إجراءً محفوفاً بالمخاطر؛ وكان اليونان، كقاعدة، يستبعدونهم منها. «لم يكن مسموحاً لأي روماني أن يحيا حياة التاجر الصغير أو الحرفي. ولم يكن لدى القدماء تصور لفخر النقابات وكرامتها، كما في تاريخ المدن الوسيطة؛ وحتى هناك، تراجعت الروح العسكرية عندما تغلبت النقابات على السلالات الأرستقراطية، وانطفأت في النهاية؛ وبذلك تراجع أيضاً الاحترام الذي كانت المدينة تحظى به في الخارج، كما تراجعت حريتها.

كانت القبائل في الدول القديمة تتكون بإحدى طريقتين: إما بحسب القرابة، وإما بحسب المكان. وتسبق القبائل القرابية، تاريخياً، القبائل المحلية، وتحل هذه الأخيرة محلها في كل مكان تقريباً. وأقصى أشكال القبائل القرابية وأكثرها صرامةً هو نظام الطوائف، حيث تنفصل الطوائف بعضها عن بعض، بلا حق في التزاوج، وبمراتب مختلفة تماماً، ولكل منها مهنة حصرية لا تتغير. أما القبائل المحلية، فكانت تقابل، في الأصل، تقسيم المنطقة إلى أقاليم وقرى؛ بحيث إن أي رجل كان يستقر في قرية في أتيكا، في عهد كليستينيس، كان يُسجَّل باعتباره ديموتس [قروياً] في تلك القرية، وعضواً في الفيلة [القبيلة] الخاصة بالمنطقة التي تنتمي إليها تلك القرية. غير أن ذريته، كقاعدة، ظلت، بصرف النظر عن مكان إقامتها، في الفيلة نفسها والديم نفسه، وهو ما أضفى على هذا التقسيم مظهر الانحدار السلالي.

ولم تكن جماعات القرابة الرومانية، gentes (جماعات القرابة الرومانية)، تتكون من أقارب بالدم؛ فقد لاحظ شيشرون، عند ذكره اسم العائلة، الانحدار من رجال أحرار. وكان لأعضاء العشيرة الرومانية مقامات مقدسة مشتركة، sacra (المقدسات المشتركة)، لكن هذا كان قد اختفى بالفعل في زمن شيشرون.

أما الميراث المشترك من الأقارب الذين ماتوا بلا وصية، أو بلا أقارب قريبين، فقد بقي أطول من غيره. وفي الأزمنة الأقدم، كان أعضاء العشيرة ملزمين بمساعدة

الأقارب المحتاجين إلى العون في تحمل أعباء غير عادية. وهذا موجود عموماً بين الجرمان، وقد استمر أطول ما يكون بين أهل ديتمارشن.

وكانت gentes (جماعات القرابة الرومانية) نوعاً من النقابة. ولم يكن في العالم القديم تنظيم أعم من تنظيم جماعات القرابة. وهكذا، عند الغاليين، يؤلف آل كامبل الأرستقراطيون وأتباعهم عشيرةً.

وبما أن الباتريكي يمثل الجماعة بدرجة أعلى، فهو حائز ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة)، ويستعمله بواسطة عملائه، إلخ، كما يستولي عليه تدريجياً أيضاً.

ليست الجماعة الجرمانية متركزةً في المدينة؛ فالتركز — أي المدينة باعتبارها مركز الحياة الريفية، ومقر عمال الأرض، وكذلك مركز الحرب — هو ما يمنح الجماعة، باعتبارها جماعةً، وجوداً خارجياً متميزاً عن وجود أعضائها الأفراد. إن التاريخ الكلاسيكي القديم هو تاريخ المدن، لكنه تاريخ مدن قائمة على ملكية الأرض والزراعة. أما التاريخ الآسيوي، فهو نوع من الوحدة غير المتمايزة بين المدينة والريف؛ فالمدينة الكبيرة، بالمعنى الصحيح، لا بد من أن تُعَدّ مجرد معسكر أميري مفروض فوق البنية الاقتصادية الحقيقية. وتبدأ العصور الوسطى، أي الفترة الجرمانية، بالريف باعتباره موضع التاريخ، ثم يتقدم تطورها اللاحق عبر التعارض بين المدينة والريف. أما التاريخ الحديث، فهو تمدين الريف، لا ترييف المدينة كما عند القدماء.

ملاحظة في المخطوط

هنا يبدأ دفتر جديد من مخطوط ماركس، عنوانه:

الدفتر الخامس. 22 كانون الثاني/يناير 1858. الفصل عن رأس المال. تابع.

إن الاتحاد في المدينة يمنح الجماعة، باعتبارها جماعةً، وجوداً اقتصادياً؛ فوجود البلدة ذاته يختلف عن مجرد وجود عدد من البيوت المنفصلة. هنا لا يتكون

الكل من أجزائه المنفصلة. إنه شكل كائن مستقل. أما عند الجرمان، حيث يستقر أرباب الأسر منفردين في الغابات، تفصل بينهم مسافات طويلة، فإن الجماعة، حتى من منظور خارجي، لا توجد إلا من خلال كل فعل اتحاد يقوم به أعضاؤها، مع أن وحدتهم القائمة في ذاتها متجسدة في النسب واللغة والماضي المشترك والتاريخ، إلخ. ولذلك تظهر الجماعة باعتبارها رابطةً، لا باعتبارها وحدةً؛ أي باعتبارها اتفاقاً تكون ذواته المستقلة هي ملاك الأرض، لا باعتبارها وحدةً قائمةً بذاتها. ومن ثم، لا يكون للجماعة، في الواقع، وجود كدولة أو كيان سياسي كما عند القدماء، لأنها لا توجد كمدينة. وإذا كان للجماعة أن تدخل في وجود حقيقي، فلا بد لملاك الأرض الأحرار أن يعقدوا اجتماعاً، بينما توجد الجماعة، مثلاً في روما، بمعزل عن مثل هذه الاجتماعات، في حضور المدينة نفسها والموظفين القائمين على رأسها، إلخ.

صحيح أن ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة)، أي الأرض المشتركة أو أرض الشعب، يوجد أيضاً بين الجرمان، متميزاً عن ملكية الأفراد. وهو يتكون من أراضي الصيد، والمراعي المشتركة، والغابات، إلخ، باعتباره ذلك الجزء من الأرض الذي لا يمكن تقسيمه إذا كان له أن يؤدي وظيفة وسيلة إنتاج في هذا الشكل الخاص. غير أن ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة)، بخلاف الحالة الرومانية، لا يظهر باعتباره الوجود الاقتصادي الخاص للدولة إلى جانب الملاك الخاصين، الذين لا يكونون، بالمعنى الدقيق، ملاكاً خاصين باعتبارهم كذلك إلا بقدر ما استُبعدوا من استعمال ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة) أو حُرموا منه، كما حدث مع البليبيين. بل يظهر ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة)، عند الجرمان، باعتباره مجرد ملحق بالملكية الفردية، ولا يكون ملكيةً إلا بقدر ما يُدافع عنه ضد القبائل المعادية باعتباره ملكيةً مشتركةً لقبيلة واحدة. ولا تظهر ملكية الفرد متوسَّطةً عبر الجماعة، بل يظهر، على العكس، وجود الجماعة والملكية الجماعية باعتباره متوسَّطاً عبر الذوات المستقلة، أي باعتباره علاقةً متبادلةً بينها.

في الجوهر، يشكل كل بيت فردي اقتصاداً كاملاً، لأنه يؤلف مركزاً مستقلاً للإنتاج، حيث لا تكون الصناعة إلا عملاً منزلياً مساعداً تؤديه النساء، إلخ. في العصور الكلاسيكية القديمة، كانت المدينة مع إقليمها الملحق بها تؤلف الكل الاقتصادي.

أما في العالم الجرماني، فالبيت الفردي نفسه لا يظهر إلا كنقطة في الأرض التابعة له؛ فلا يوجد تركز لتعدد من الملاك، بل توجد الأسرة باعتبارها وحدةً مستقلةً. في الشكل الآسيوي، أو في الأغلب على الأقل، لا توجد ملكية، بل حيازة فردية فقط؛ فالجماعة هي، بالمعنى الدقيق، المالك الحقيقي، ومن ثم لا توجد الملكية إلا باعتبارها ملكيةً جماعيةً في الأرض. أما في العصور القديمة، والرومان هم المثال الكلاسيكي على ذلك، حيث يظهر الأمر في أنقى صوره وأوضحها، فهناك شكل متناقض يجمع بين ملكية الدولة للأرض والملكية الخاصة للأرض، بحيث تكون الأخيرة متوسَّطةً عبر الأولى، أو بحيث لا توجد الأولى إلا في هذا الشكل المزدوج. ولذلك يكون المالك الخاص للأرض، في الوقت نفسه، مواطناً حضرياً. ومن الناحية الاقتصادية، يمكن التعبير عن المواطنة ببساطة أكثر باعتبارها الشكل الذي يعيش فيه الزراعي في مدينة.

أما في الشكل الجرماني، فالزراعي ليس مواطناً — أي ليس من سكان المدن — بل إن أساس هذا الشكل هو الاستيطان الأسري المنعزل والمستقل، الذي يضمنه ارتباطه بمستوطنات أخرى مماثلة لرجال من القبيلة نفسها، واجتماعهم العرضي من أجل الحرب والدين وتسوية النزاعات القانونية، إلخ؛ وهو ما يؤسس ضمانهم المتبادل.

ولا تظهر ملكية الأرض الفردية هنا شكلاً متناقضاً مع الملكية العقارية الجماعية، ولا تظهر باعتبارها متوسَّطةً عبر الجماعة، بل يحدث العكس. فالجماعة لا توجد إلا في العلاقة المتبادلة بين ملاك الأرض الأفراد باعتبارهم كذلك. والملكية الجماعية، باعتبارها كذلك، لا تظهر إلا باعتبارها ملحقاً جماعياً بالمستوطنات القرابية الفردية وباستيلائها على الأرض.

وليست الجماعة هي الجوهر الذي لا يظهر الفرد إلا عرضاً له، وليست هي العام الذي يوجد باعتباره عاماً في أذهان الناس، وفي واقع المدينة وحاجاتها الحضرية، متميزاً عن الوجود الاقتصادي المنفصل لأعضائها. بل هي، من جهة، العنصر المشترك في اللغة والدم، إلخ، الذي يشكل مقدمةً للمالك الفردي؛ لكنها، من جهة أخرى، لا تمتلك وجوداً حقيقياً إلا في اجتماعها الفعلي من أجل أغراض مشتركة.

وبقدر ما يكون لها وجود اقتصادي منفصل، في أراضي الصيد والمراعي، إلخ، المستعملة جماعياً، فإن كل مالك فردي يستعملها باعتباره هذا المالك الفردي، لا بصفته ممثلاً للدولة كما في روما. إنها ملكية مشتركة حقيقية للملاك الأفراد، لا ملكية اتحاد الملاك الذي يمتلك وجوداً خاصاً به في المدينة، متميزاً عن وجود الأعضاء الأفراد.

النقطة الحاسمة هنا هي الآتية: في كل هذه الأشكال، حيث تشكل الملكية العقارية والزراعة أساس النظام الاقتصادي، وحيث يكون الموضوع الاقتصادي، تبعاً لذلك، هو إنتاج قيم استعمالية — أي إعادة إنتاج الفرد ضمن علاقات محددة بجماعته التي تشكل أساسه — نجد العناصر التالية:

الاستيلاء على الشروط الطبيعية للعمل، أي على الأرض باعتبارها الأداة الأصلية للعمل، والمختبر، ومستودع مواده الخام في آن واحد؛ غير أن هذا الاستيلاء لا يتم بواسطة العمل، بل يكون المقدمة اللازمة للعمل. فالفرد ينظر ببساطة إلى الشروط الموضوعية للعمل باعتبارها شروطه الخاصة، باعتبارها طبيعته غير العضوية، أي المجال الخارجي الذي تتحقق فيه ذاتيته، التي تحقق ذاتها من خلالها. ولا يظهر الشرط الموضوعي الرئيسي للعمل نفسه باعتباره نتاجاً للعمل، بل باعتباره معطىً طبيعياً. فمن جهة، لدينا الفرد الحي؛ ومن جهة أخرى، لدينا الأرض باعتبارها الشرط الموضوعي لإعادة إنتاجه.

إن الموقف من الأرض، من التراب، باعتبارها ملكية الفرد العامل، يعني أن الإنسان يظهر منذ البداية باعتباره شيئاً أكثر من مجرد تجريد «الفرد العامل». فهو يمتلك نمط وجود موضوعياً في ملكيته للأرض، سابقاً على نشاطه، ولا يظهر باعتباره مجرد نتيجة لهذا النشاط.

وهذا النمط من الوجود شرط مسبق لنشاطه، بقدر ما أن جلده وحواسه شرطان مسبقان له؛ إذ إن الجلد السليم وأعضاء الحس تتطور أيضاً وتُعاد إنتاجها، إلخ، في عملية الحياة، لكنها مفترضة فيها كذلك. وما يتوسط هذا الموقف مباشرةً هو وجود الفرد باعتباره عضواً في جماعة، سواء كان هذا الوجود قد تطور بصورة طبيعية بدرجة أكبر أو أقل، أو كان قد تطور وتعدل تاريخياً بدرجة أكبر أو أقل؛ أي وجوده البدائي باعتباره جزءاً من قبيلة، إلخ.

إن الفرد المعزول لا يستطيع أن يمتلك ملكيةً في الأرض أكثر مما يستطيع أن يمتلك لغةً وحده. وفي أحسن الأحوال، يستطيع أن يعيش منها كمصدر إمداد، مثل الحيوانات. أما العلاقة بالتربة باعتبارها ملكيةً، فلا تنشأ دائماً إلا عبر احتلال الأرض، سلمياً أو عنيفاً، من قبل القبيلة أو الجماعة، في شكل ما، أكثر أو أقل بدائيةً، أو أكثر أو أقل تطوراً تاريخياً. ولا يمكن للفرد هنا أن يظهر أبداً في العزلة الكاملة للعامل الحر المجرد. فإذا افتُرض أن الشروط الموضوعية لعمله تنتمي إليه، فإنه يُفترض، ذاتياً، أنه هو نفسه ينتمي إلى جماعة تتوسط علاقته بالشروط الموضوعية للعمل. وبالعكس، يتحدد الوجود الفعلي للجماعة بالشكل الخاص لملكيتها لشروط العمل الموضوعية.

وقد تظهر الملكية، المتوسَّطة عبر وجود الفرد في جماعة، باعتبارها ملكيةً جماعيةً تمنح الفرد الحيازة فقط، ولا تمنحه أي ملكية خاصة في التربة. أو قد تظهر في الشكل المزدوج لملكية الدولة والملكية الخاصة، اللتين تتعايشان جنباً إلى جنب، ولكن بطريقة تجعل الأولى مقدمةً للثانية؛ بحيث يكون المواطن وحده هو المالك الخاص، ولا بد أن يكون كذلك، بينما تمتلك ملكيته، باعتباره مواطناً، وجوداً منفصلاً أيضاً. وأخيراً، قد تظهر الملكية الجماعية باعتبارها ملحقاً بالملكية الخاصة، التي تشكل في هذه الحالة الأساس؛ وفي هذه الحالة لا يكون للجماعة وجود إلا في اجتماع أعضائها وارتباطهم من أجل أغراض مشتركة.

إن هذه الأشكال المختلفة لعلاقة أعضاء الجماعة القبلية بأرض القبيلة — أي بالأرض التي استقرت عليها — تعتمد جزئياً على الطابع الطبيعي للقبيلة، وجزئياً على الشروط الاقتصادية التي تمارس فيها القبيلة ملكيتها الفعلية للأرض، أي تستولي فيها على ثمارها بواسطة العمل.

وهذا بدوره يعتمد على المناخ، والخصائص الفيزيائية للتربة، ونمط استعمالها المشروط طبيعياً، والعلاقات مع القبائل المعادية أو المجاورة، وما تدخله الهجرات والأحداث التاريخية، إلخ، من تعديلات. وإذا كان للجماعة، باعتبارها جماعةً، أن تستمر بالطريقة القديمة، فلا بد من إعادة إنتاج أعضائها ضمن الشروط الموضوعية المفترضة مسبقاً باعتبارها شروطاً معطاةً.

أما الإنتاج نفسه، وتزايد السكان، وهو يدخل أيضاً في باب الإنتاج، فإنه يزيل هذه الشروط بالضرورة مع مرور الزمن؛ فيدمرها بدلاً من أن يعيد إنتاجها، إلخ. وحين يحدث ذلك، تفسد الجماعة وتموت، وتموت معها علاقات الملكية التي قامت عليها.

إن الشكل الآسيوي يبقى، بالضرورة، أطول الأشكال عمراً وأشدها مقاومةً للزوال. ويرجع ذلك إلى المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه: أي أن الفرد لا يستقل عن الجماعة، وأن دائرة الإنتاج مكتفية بذاتها، قائمةً على وحدة الزراعة والصناعة اليدوية، إلخ. فإذا غيّر الفرد علاقته بالجماعة، فإنه يغيّر الجماعة ويقوّضها هي ومقدمتها الاقتصادية. وبالعكس، فإن تعديل هذه المقدمة الاقتصادية — بفعل جدلها الخاص، وبفعل الإفقار، إلخ — يغيّر الجماعة ويقوّضها كذلك. وتجدر الملاحظة، بصورة خاصة، إلى تأثير الحرب والغزو. فبينما يكون ذلك، مثلاً في روما، جزءاً أساسياً من الشرط الاقتصادي للجماعة نفسها، فإنه في الشكل الآسيوي يحطم الرابطة الحقيقية التي تقوم عليها الجماعة.

في كل هذه الأشكال، يكون أساس التطور هو إعادة إنتاج العلاقات بين الأفراد والجماعة باعتبارها علاقات مفترضةً سلفاً ومعطاةً — سواء أكانت أكثر أو أقل بدائيةً، وأكثر أو أقل نتاجاً للتاريخ، لكنها مثبتة في التقليد — وكذلك إعادة إنتاج وجود موضوعي محدد ومسبق التحديد، سواء في علاقة الإنسان بشروط العمل، أو في علاقته بزملائه في العمل، وأبناء قبيلته، إلخ. ولذلك يكون مثل هذا التطور محدوداً منذ البداية؛ وما إن تُتجاوز هذه الحدود حتى يبدأ الانحلال والتفكك. فتطور العبودية، وتركز الملكية العقارية، والتبادل، والاقتصاد النقدي، والغزو، إلخ، كما عند الرومان، بدت كلها، مع ذلك، إلى حد معين، منسجمةً مع القاعدة، ومجرد امتدادات بريئة لها، أو مجرد إساءات ناشئة عنها. ولهذا يمكن أن تحدث تطورات كبيرة داخل مجال معين. وقد يبدو الأفراد عظماء. غير أن التطور الحر والكامل للفرد أو للمجتمع غير متصور هنا، لأن مثل هذا التطور يتناقض مع العلاقة الأصلية نفسها.

بين القدماء، لا نجد أي بحث في السؤال عن أي شكل من أشكال الملكية العقارية، إلخ، هو الأكثر إنتاجيةً، أو أيها يخلق أقصى قدر من الثروة. فالثروة

لا تظهر باعتبارها غاية الإنتاج، وإن كان كاتو قد يبحث جيداً في أكثر طرائق زراعة الحقول ربحيةً، أو كان بروتوس قد يقرض المال بأفضل معدل فائدة.

فالسؤال يدور دائماً حول نوع الملكية الذي يخلق أفضل المواطنين. ولا تظهر الثروة كغاية في ذاتها إلا بين قلة من الشعوب التجارية — أي بين المحتكرين لتجارة النقل — الذين يعيشون في مسام العالم القديم، كما عاش اليهود في مسام المجتمع الوسيط.

فالثروة، من جهة، شيء متحقق في الأشياء، في المنتجات المادية، في مواجهة الإنسان باعتباره ذاتاً. ومن جهة أخرى، باعتبارها قيمةً، ليست إلا الحق في السيطرة على عمل الآخرين، لا لغرض السيادة، بل لغرض التمتع الخاص، إلخ. وفي كل أشكالها، تظهر الثروة في صورة موضوعات، سواء أكانت أشياءً ماديةً أم علاقات تقوم بواسطة الأشياء، تقع خارج الفرد، وكأنها قائمة عرضاً إلى جانبه.

وهكذا فإن التصور القديم، حيث يظهر الإنسان دائماً، مهما كان تعريفه ضيقاً، قومياً أو دينياً أو سياسياً، باعتباره غاية الإنتاج، يبدو أسمى بكثير من العالم الحديث، حيث يكون الإنتاج غاية الإنسان، وتكون الثروة غاية الإنتاج. غير أنه، في الواقع، حين تُزال الصيغة البرجوازية الضيقة، ما الثروة إن لم تكن كونية حاجات الأفراد وقدراتهم ومتعهم وقواهم الإنتاجية، إلخ، وقد أُنتجت في تبادل كوني؟ وماذا تكون إن لم تكن التطور الكامل لسيطرة الإنسان على قوى الطبيعة — قوى طبيعته الخاصة وكذلك قوى ما يسمى «الطبيعة»؟ وماذا تكون إن لم تكن الصوغ المطلق لاستعداداته الخلاقة، بلا أي شروط مسبقة غير التطور التاريخي السابق، الذي يجعل كلية هذا التطور — أي تطور كل القوى الإنسانية باعتبارها كذلك، غير المقيسة بأي مقياس سابق التحديد — غايةً في ذاتها؟ وماذا يكون هذا إن لم يكن وضعاً لا يعيد فيه الإنسان إنتاج نفسه في أي شكل محدد، بل ينتج كليته؟ أي وضعاً لا يسعى فيه الإنسان إلى البقاء شيئاً صاغه الماضي، بل يكون في الحركة المطلقة للصيرورة.

في الاقتصاد السياسي البرجوازي — وفي عصر الإنتاج الذي يقابله — تظهر هذه الصياغة الكاملة لما يكمن داخل الإنسان باعتبارها اغتراباً كلياً، ويظهر تدمير كل الغايات الثابتة والأحادية باعتباره تضحيةً بالغاية في ذاتها لصالح إكراه خارجي

تماماً. ومن هنا يبدو عالم القدماء الطفولي، من جهة ما، متفوقاً؛ وهذا صحيح بقدر ما نبحث عن شكل مغلق، وصيغة محددة، وحد ثابت. فالقدماء يوفرون إشباعاً ضيقاً، أما العالم الحديث فيتركنا غير مشبعين، أو حين يبدو راضياً عن نفسه، يكون مبتذلاً ووضيعاً.

إن ما يسميه السيد برودون الأصل غير الاقتصادي للملكية — وهو يقصد بذلك الملكية العقارية — ليس إلا علاقة الفرد، قبل البرجوازية، بالشروط الموضوعية للعمل، وفي المقام الأول بالشروط الموضوعية الطبيعية للعمل. فكما أن الذات العاملة فرد طبيعي، كائن طبيعي، كذلك يظهر الشرط الموضوعي الأول لعملها باعتباره طبيعةً، أرضاً، جسداً غير عضوي. فالإنسان نفسه ليس الجسد العضوي فحسب، بل هو أيضاً الطبيعة غير العضوية باعتبارها ذاتاً. وهذا الشرط ليس شيئاً أنتجه، بل شيئاً وجده أمامه؛ شيئاً موجوداً في الطبيعة ويفترضه مسبقاً.

وقبل مواصلة تحليلنا، ثمة نقطة إضافية: كان ينبغي لبرودون المسكين، لا أن يستطيع فقط، بل أن يكون ملزماً كذلك، بأن يتهم رأس المال والعمل المأجور — باعتبارهما شكلين من الملكية — بأن لهما أصلاً غير اقتصادي. ذلك أن كون العامل يجد الشرط الموضوعي لعمله منفصلاً عنه، باعتباره رأس مال، وكون الرأسمالي يجد العامل بلا ملكية، باعتباره عاملاً مجرداً — أي ذلك التبادل الذي يجري بين القيمة والعمل الحي — يفترضان عمليةً تاريخيةً، مهما يكن رأس المال والعمل المأجور يعيدان هما نفسيهما إنتاج هذه العلاقة ويطورانها في المدى الموضوعي كما في العمق. وهذه العملية التاريخية، كما رأينا، هي التاريخ التطوري لكل من رأس المال والعمل المأجور.

إن الشروط الأصلية للإنتاج — أو، وهو الأمر نفسه، إعادة إنتاج عدد من البشر يتزايد عبر العملية الطبيعية بين الجنسين؛ فهذه إعادة الإنتاج، إذا ظهرت من جهة باعتبارها استيلاء الذوات على الأشياء، فإنها تظهر من جهة أخرى باعتبارها تشكيل الأشياء وإخضاعها لغرض ذاتي، أي تحويلها إلى نتائج وحوامل للنشاط الذاتي — لا يمكن أن تكون هي نفسها منتجةً في الأصل؛ فهي ليست نتائج للإنتاج.

وليس ما يحتاج إلى تفسير هو وحدة البشر الأحياء الفاعلين مع الشروط الطبيعية غير العضوية لتبادلهم المادي مع الطبيعة، ومن ثم استيلاؤهم على الطبيعة؛ فهذه

الوحدة ليست نتيجة عملية تاريخية. ما يحتاج إلى تفسير هو الانفصال بين هذه الشروط غير العضوية للوجود الإنساني وهذا الوجود الفاعل؛ وهو انفصال لا يُوضَع كاملاً إلا في علاقة العمل المأجور ورأس المال.

في علاقة العبودية والقنانة، لا يوجد مثل هذا الانفصال؛ فما يحدث هو أن قسماً من المجتمع يُعامَل من قبل قسم آخر باعتباره الشرط غير العضوي والطبيعي المحض لإعادة إنتاج هذا القسم الأخير. ولا يقف العبد في أي علاقة، من أي نوع، بالشروط الموضوعية لعمله. بل إن العمل نفسه، سواء في صورة العبد أو في صورة القن، هو الذي يوضع بين الكائنات الحية الأخرى باعتباره شرطاً غير عضوي للإنتاج، إلى جانب الماشية، أو باعتباره ملحقاً بالتربة.

وبعبارة أخرى: تظهر الشروط الأصلية للإنتاج باعتبارها مقدمات طبيعية، أي باعتبارها شروطاً طبيعيةً لوجود المنتج، تماماً كما أن جسده الحي، مهما أعاد هو إنتاجه وطوره، لا يكون في الأصل شيئاً أسسه بنفسه، بل يظهر باعتباره مقدمته. فوجوده الجسدي ذاته مقدمة طبيعية، غير مؤسسة من قبله. ولهذه الشروط الطبيعية للوجود، التي يرتبط بها باعتبارها جسداً غير عضوي له، طابع مزدوج: فهي، من جهة، ذاتية، ومن جهة أخرى موضوعية.

ويوجد المنتج باعتباره جزءاً من أسرة أو قبيلة أو تجمع من شعبه، إلخ؛ وهذا التجمع يكتسب أشكالاً مختلفة تاريخياً نتيجة الاختلاط والصراع مع الآخرين. وباعتباره جزءاً من جماعة كهذه، تكون له علاقته بقطعة محددة من الطبيعة — ولنسمها، بعدُ، أرضاً أو تراباً أو تربةً — باعتبارها كينونته غير العضوية، وشروط إنتاجه وإعادة إنتاجه. وباعتباره جزءاً طبيعياً من الجماعة، يشارك في الملكية الجماعية، ويحصل على حصة منفصلة في حيازته الخاصة. وكذلك، باعتباره مواطناً رومانياً بالولادة، يكون له، على الأقل من حيث المبدأ، حق في ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة)، وحق فعلي في عدد كذا وكذا من الجوجيرا [وحدات] من الأرض، إلخ.

إن ملكيته — أي علاقته بالمقدمات الطبيعية لإنتاجه الخاص باعتبارها مقدماته هو — متوسَّطة عبر عضويته الطبيعية في جماعة. أما تجريد جماعة لا يشترك أعضاؤها في شيء سوى اللغة، إلخ، وبالكاد حتى في ذلك، فهو بوضوح نتاج

ظروف تاريخية لاحقة جداً. ومن الواضح، مثلاً، أن الفرد لا يرتبط بلغته باعتبارها لغته إلا باعتباره عضواً طبيعياً في جماعة بشرية. أما اللغة باعتبارها نتاج فرد واحد فهي عبث. وكذلك الملكية.

فاللغة نفسها هي نتاج جماعة بقدر ما هي، من وجه آخر، وجود الجماعة نفسها: إنها، إذا جاز التعبير، الكائن الجماعي وهو يتكلم عن نفسه. أما الإنتاج الجماعي والملكية الجماعية، كما نجدهما، مثلاً، في البيرو، فهما بوضوح شكل ثانوي أدخلته ونقلته قبائل فاتحة كانت تعرف، فيما بينها، الملكية المشتركة والإنتاج الجماعي في الأشكال الأقدم والأبسط، كما يحدث في الهند وبين السلاف.

وبالمثل، فإن الشكل الموجود، مثلاً، بين السلتيين في ويلز، يبدو أنه أُدخل هناك بواسطة فاتحين أكثر تقدماً، ولذلك فهو شكل ثانوي. إن اكتمال هذه الأنظمة وصوغها المنهجي تحت سلطة عليا يدلان على أصولها اللاحقة. وكذلك فإن الإقطاعية التي أُدخلت إلى إنكلترا كانت، من حيث الشكل، أكثر اكتمالاً من الإقطاعية التي نمت نمواً طبيعياً في فرنسا.

بين القبائل الرعوية البدوية — وكل الشعوب الرعوية مرتحلة في الأصل — تظهر الأرض، مثل كل الشروط الطبيعية الأخرى، في لا محدوديتها الأولية، كما في السهوب الآسيوية والهضاب الآسيوية العليا. فهي تُرعى، إلخ، وتستهلكها القطعان التي توفر للشعوب البدوية أسباب معيشتها. وهم يَعُدّونها ملكيتهم، وإن لم يثبتوا هذه الملكية قط. وهذا هو الحال في أراضي الصيد لدى قبائل الهنود البرية في أمريكا: فالقبيلة تعد منطقةً معينةً إقليم صيدها، وتحافظ عليه بالقوة ضد القبائل الأخرى، أو تسعى إلى طرد قبائل أخرى من الإقليم الذي تدّعيه. وبين القبائل الرعوية البدوية تكون الجماعة، في الواقع، متحدةً دائماً: جماعةً متنقلةً، قافلةً، حشداً؛ وتتطور أشكال المرتبة العليا والدنيا من شروط هذا النمط من الحياة. وما يُستولى عليه ويُعاد إنتاجه هنا هو القطيع وحده، لا التربة، التي تُستعمل دائماً استعمالاً مشتركاً مؤقتاً حيثما تقطع القبيلة تجوالها.

لننتقل الآن إلى النظر في الشعوب المستقرة. إن الحاجز الوحيد الذي يمكن أن تصادفه الجماعة في علاقتها بالشروط الطبيعية للإنتاج باعتبارها شروطها الخاصة — أي بالأرض — هو جماعة أخرى سبق لها أن طالبت بهذه الشروط باعتبارها

جسدها غير العضوي. ولذلك تكون الحرب إحدى أبكر مهام كل جماعة بدائية من هذا النوع، سواء للدفاع عن الملكية أو لاكتسابها. وسيكفي هنا أن نتحدث عن الملكية الأصلية في الأرض؛ لأن الملكية عند الشعوب الرعوية في منتجات طبيعية من الأرض، كالأغنام مثلاً، هي في الوقت نفسه ملكية في المراعي التي تمر بها. وبوجه عام، تشمل الملكية في الأرض الملكية في منتجاتها العضوية.

وحين يُؤسر الإنسان نفسه باعتباره ملحقاً عضوياً بالأرض، ومعها، فإنه يُؤسر باعتباره أحد شروط الإنتاج. وهذا هو أصل العبودية والقنانة، اللتين سرعان ما تحطان الأشكال الأصلية لكل الجماعات وتعدلانها، ثم تغدوان هما نفسيهما أساساً لها. ونتيجة لذلك، تتحدد البنية البسيطة تحديداً سلبياً.

وهكذا، فإن الملكية في الأصل لا تعني أكثر من موقف الإنسان من شروط إنتاجه الطبيعية باعتبارها شروطاً تنتمي إليه، أي باعتبارها مقدمات وجوده الخاص؛ إنها موقفه من هذه الشروط باعتبارها مقدمات طبيعية لذاته، تشكل، إذا جاز التعبير، امتداداً لجسده. وفي الواقع، لا يقف الإنسان خارج شروط إنتاجه أو في علاقة خارجية بها، بل يكون له وجود مزدوج: وجود ذاتي باعتباره هو نفسه، ووجود موضوعي في هذه الشروط الطبيعية غير العضوية لكينونته.

ولأشكال هذه الشروط الطبيعية للإنتاج طابع مزدوج: (1) وجود الإنسان باعتباره جزءاً من جماعة، هي في شكلها الأصلي جماعة قبلية، معدلة بدرجة أكبر أو أقل؛ و(2) علاقته بالأرض باعتبارها أرضه، من خلال الجماعة، أي بفضل الملكية العقارية الجماعية، وفي الوقت نفسه بفضل الحيازة الفردية للفرد؛ أو بطريقة تبقى فيها التربة وزراعتها مشتركتين، ولا تُقسم إلا منتجاتها. غير أن المساكن، إلخ، حتى لو لم تكن أكثر من عربات السكيثيين، تبدو مع ذلك دائماً في حيازة الأفراد.

إن العضوية في مجتمع تطور طبيعياً، في قبيلة، إلخ، هي شرط طبيعي للإنتاج بالنسبة إلى الفرد الحي. ومثل هذه العضوية هي، مثلاً، شرط للغته، إلخ. ولا يكون وجوده الإنتاجي الخاص ممكناً إلا في ظل هذا الشرط. فوجوده الذاتي باعتباره كذلك مشروط به، بقدر ما هو مشروط بعلاقته بالأرض باعتبارها مختبره.

صحيح أن الملكية في الأصل منقولة؛ فالإنسان، في المقام الأول، يستولي على ثمار الأرض الجاهزة، بما فيها الحيوانات، وبخاصة الحيوانات القابلة للتدجين. غير أن حتى هذا الوضع — الصيد، وصيد السمك، والرعي، والعيش على جمع ثمار الأشجار، إلخ — يفترض دائماً الاستيلاء على الأرض، سواء باعتبارها مكان استيطان ثابت، أو إقليماً للتجوال، أو مرعىً لحيواناته، إلخ.

لذلك تعني الملكية الانتماء إلى قبيلة، أو إلى جماعة، أي امتلاك الوجود الذاتي/الموضوعي داخلها. ومن خلال علاقة هذه الجماعة بالأرض، أي بالشرط الخارجي الأولي للإنتاج — إذ إن الأرض هي، في الوقت نفسه، مادة خام وأداة وثمرة — تظهر هذه الشروط باعتبارها مقدمات منتمية إلى فرديته، وباعتبارها نمط وجودها. ونحن نختزل هذه الملكية إلى العلاقة بشروط الإنتاج. فلماذا لا نختزلها إلى شروط الاستهلاك، بما أن فعل الإنتاج الأصلي للفرد كان مقتصراً على إعادة إنتاج جسده الخاص عبر الاستيلاء على أشياء جاهزة أعدتها الطبيعة للاستهلاك المباشر المباشر؟

لكن حتى حيث لا يكون المطلوب إلا العثور على هذه الأشياء واكتشافها، سرعان ما تصبح الجهود والعمل — كما في الصيد، وصيد السمك، ورعاية القطعان — وكذلك إنتاج، أي تطوير، قدرات معينة لدى الذات، أموراً لازمةً. فضلاً عن ذلك، فإن الشروط التي لا يحتاج فيها الإنسان إلا إلى مد يده إلى ما هو متاح بالفعل، بلا أي أدوات، أي بلا منتجات عمل معدّة مسبقاً للإنتاج، إلخ، هي شروط عابرة جداً، ولا يمكن عدّها طبيعيةً في أي مكان؛ ولا حتى في أكثر الحالات بدائيةً. وإضافة إلى ذلك، فإن الشروط الأصلية للإنتاج تشمل، تلقائياً، مادةً قابلةً للاستهلاك المباشر بلا عمل، كالفاكهة والحيوانات، إلخ؛ وبالتالي يظهر رصيد الاستهلاك نفسه باعتباره جزءاً من الرصيد الأصلي للإنتاج.

إن الشرط الأساسي للملكية القائمة على القبلية، التي تكونت في الأصل من الجماعة، هو أن يكون المرء عضواً في القبيلة. ولذلك فإن قبيلة تغزوها قبيلة أخرى وتخضعها تصبح بلا ملكية، وتغدو جزءاً من الشروط غير العضوية لإعادة إنتاج القبيلة الغازية، التي تعدها هذه الجماعة ملكاً لها.

ولذلك فإن العبودية والقنانة ليستا سوى تطورين لاحقين للملكية القائمة على القبلية. وهما تعدلان بالضرورة جميع أشكالها. ويكونان أقل قدرةً على فعل ذلك في الشكل الآسيوي؛ ففي الوحدة المكتفية بذاتها بين الصناعة والزراعة، التي يقوم عليها هذا الشكل، لا يكون الغزو شرطاً جوهرياً كما هي الحال حيث تسود الملكية العقارية والزراعة بصورة حصرية.

ومن جهة أخرى، بما أن الفرد في هذا الشكل لا يصبح أبداً مالكاً، بل مجرد حائز، فهو، في الجوهر، نفسه ملكية، أي عبد لذلك الذي يجسد وحدة الجماعة. وهنا لا تنهي العبودية شروط العمل، ولا تعدل العلاقة الأساسية.

ومن ثم يتضح الآن أن:

بقدر ما تكون الملكية مجرد موقف واع من شروط الإنتاج باعتبارها شروط المرء الخاصة — موقفاً تؤسسه الجماعة للفرد، وتعلنه وتضمنه كقانون — وبقدر ما يظهر وجود المنتج، لذلك، باعتباره وجوداً داخل الشروط الموضوعية المنتمية إليه، فإن هذه الملكية لا تتحقق إلا عبر الإنتاج. فالاستيلاء الفعلي لا يتم عبر العلاقة بهذه الشروط كما تُعبَّر عنها في الفكر، بل عبر العلاقة الفاعلة والحقيقية بها؛ أي في عملية وضعها باعتبارها شروطاً لنشاط الإنسان الذاتي.

لكن هذا يعني بوضوح أيضاً أن هذه الشروط تتغير. فما يجعل منطقةً من الأرض أرض صيد هو أن القبائل تصيد فيها؛ وما يحول التربة إلى امتداد لجسد الفرد هو الزراعة. وحين بُنيت مدينة روما وزرع مواطنوها الأرض المحيطة بها، غدت شروط الجماعة مختلفةً عما كانت عليه من قبل. إن غاية كل هذه الجماعات هي الحفظ — أي إنتاج الأفراد الذين يؤلفونها باعتبارهم ملاكاً، أي في نمط الوجود الموضوعي نفسه، الذي يشكل أيضاً علاقة الأعضاء بعضهم ببعض، ومن ثم يشكل الجماعة نفسها. لكن إعادة الإنتاج هذه هي، في الوقت نفسه، بالضرورة، إنتاج جديد وتدمير للشكل القديم.

فمثلاً، حيث يُفترض أن يمتلك كل فرد عدد كذا وكذا من الأفدنة، فإن مجرد زيادة السكان يشكل عقبةً. وإذا كان لا بد من تجاوز هذه العقبة، فسيتطور الاستعمار، وهذا يستلزم حروب الفتح. ويؤدي ذلك إلى العبودية، إلخ؛ وكذلك، مثلاً، إلى توسيع

ager publicus (أرض الشعب/الأرض العامة)، ومن ثم إلى صعود الباتريكيين الذين يمثلون الجماعة، إلخ. وهكذا فإن حفظ الجماعة القديمة ينطوي على تدمير الشروط التي تقوم عليها، ويتحول إلى نقيضه.

ولنفترض، مثلاً، أنه أمكن زيادة الإنتاجية بلا زيادة في الإقليم، عبر تطور القوى المنتجة، وهي في الزراعة — أكثر المهن تقليديةً — أبطأ من غيرها. فهذا سيستلزم طرائق وتركيبات جديدة للعمل، ونسبةً عاليةً من اليوم كان ينبغي عندئذ أن تُكرس للزراعة، إلخ؛ ومرة أخرى، تكف الشروط الاقتصادية القديمة للجماعة عن العمل. إن فعل إعادة الإنتاج نفسه لا يغير الشروط الموضوعية فقط — مثلاً، بتحويل القرية إلى مدينة، والبرية إلى أراض مزروعة، إلخ — بل يتغير المنتجون معه أيضاً، عبر ظهور صفات جديدة، وعبر تحولهم وتطورهم في الإنتاج، وتكوينهم قوى جديدةً وتصورات جديدةً، وأنماطاً جديدةً من التواصل، وحاجات جديدةً، وكلاماً جديداً.

وكلما كان نمط الإنتاج نفسه أكثر تقليديةً — أي كلما بقيت العملية الفعلية للاستيلاء على حالها — بقيت أشكال الملكية القديمة، وبالتالي الجماعة ككل، أكثر ثباتاً. وتجدر الملاحظة أن النمط التقليدي يستمر زمناً طويلاً في الزراعة، وزمناً أطول في التركيب الشرقي بين الزراعة والصناعة. وحيث يكون أعضاء الجماعة قد اكتسبوا بالفعل وجوداً منفصلاً، باعتبارهم ملاكاً خاصين، عن وجودهم الجماعي باعتبارهم جماعةً حضريةً ومالكين للإقليم الحضري، تنشأ بالفعل شروط تسمح للفرد بأن يفقد ملكيته — أي بأن يفقد تلك العلاقة المزدوجة التي تجعله، في آن واحد، مواطناً ذا وضع مساوٍ، وعضواً في الجماعة، ومالكاً.

أما في الشكل المركزي، فلا يكاد يكون هذا الفقد ممكناً إلا نتيجة مؤثرات خارجية تماماً؛ لأن العضو الفرد في الجماعة لا يقيم أبداً علاقةً مستقلةً بها إلى حد يمكنه من فقدان رابطته الموضوعية والاقتصادية بها. إنه متجذر فيها بثبات. وهذا أيضاً جانب من اتحاد الصناعة والزراعة، واتحاد المدينة — التي هي هنا القرية — والريف.

وبين القدماء، تظهر الصناعة بالفعل باعتبارها فساداً، أي باعتبارها عملاً ملائماً للمعتقين والعملاء والأجانب، إلخ. ويتحرر العمل المنتج من تبعيته الخالصة

للزراعة، حيث كان عملاً منزلياً لأشخاص أحرار، مخصصاً فقط لأغراض الزراعة والحرب أو الشعائر الدينية والمهام الجماعية، مثل بناء البيوت أو الطرق أو المعابد. وهذا التطور، الذي ينشأ بالضرورة من الاحتكاك بالأجانب، ومن العبيد، ومن الرغبة في مبادلة المنتج الفائض، إلخ، يحل نمط الإنتاج الذي تقوم عليه الجماعة، ومعه يحل الإنسان الفردي موضوعياً — أي الفرد المحدد باعتباره يونانياً أو رومانياً، إلخ. وللتبادل الأثر نفسه، وكذلك المديونية، إلخ.

لدينا هنا وحدة أصلية بين شكل محدد من الجماعة أو الوحدة القبلية، وبين الملكية في الطبيعة المرتبطة بها؛ أو، بعبارة أخرى، بين هذه الجماعة وبين العلاقة بالشروط الموضوعية للإنتاج باعتبارها موجودةً طبيعياً، وباعتبارها الكينونة الموضوعية للفرد عبر الجماعة. وهذه الوحدة، التي تظهر من زاوية معينة باعتبارها شكلاً خاصاً من الملكية، تمتلك واقعها الحي في نمط إنتاج محدد نفسه. ويظهر هذا النمط، في الوقت نفسه، باعتباره علاقة الأفراد بعضهم ببعض، وباعتباره سلوكهم اليومي المحدد تجاه الطبيعة غير العضوية، ونمط عملهم المحدد، وهو دائماً عمل أسري، وغالباً عمل جماعي.

وتظهر الجماعة نفسها باعتبارها أول قوة إنتاج عظيمة. وتؤدي أنواع خاصة من شروط الإنتاج، مثل تربية الحيوان والزراعة، إلى تطور نمط إنتاج خاص، وإلى تطور قوى إنتاج خاصة، موضوعية وذاتية معاً؛ وتظهر القوى الذاتية هنا باعتبارها صفات للأفراد.

وفي التحليل الأخير، يمكن ردّ الجماعة والملكية القائمة عليها إلى مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج لدى الذوات العاملة؛ وهي مرحلة تقابلها علاقات محددة لهذه الذوات بعضها ببعض ومع الطبيعة. إلى حد معين، تكون المسألة إعادة إنتاج. وبعد ذلك، تتحول إلى انحلال.

لذلك فإن الملكية — وهذا ينطبق على أشكالها الآسيوية والسلافية والكلاسيكية القديمة والجرمانية — تعني في الأصل علاقة الذات العاملة، أي الذات المنتجة، أو الذات التي تعيد إنتاج نفسها، بشروط إنتاجها أو إعادة إنتاجها باعتبارها شروطها الخاصة. ومن ثم، ووفقاً لشروط الإنتاج، ستتخذ الملكية أشكالاً مختلفةً. وموضوع الإنتاج نفسه هو إعادة إنتاج المنتج في هذه الشروط الموضوعية لوجوده ومعها.

وهذا السلوك باعتبار المرء مالكاً — وهو ليس نتيجة العمل، بل شرطه المسبق، أي شرط الإنتاج المسبق — يفترض وجوداً محدداً للفرد باعتباره جزءاً من كيان قبلي أو جماعي، يكون هو نفسه، إلى حد معين، ملكيةً لذلك الكيان. أما العبودية والقنانة، إلخ، حيث يظهر العامل نفسه بين الشروط الطبيعية للإنتاج بالنسبة إلى فرد ثالث أو جماعة ثالثة — وحيث لا تكون الملكية، لذلك، علاقة الفرد العامل المستقل بالشروط الموضوعية للعمل — فهي دائماً ثانوية، لا أولية أبداً، مع أنها النتيجة الضرورية والمنطقية للملكية المؤسسة على الجماعة وعلى العمل في الجماعة. وهذا الطابع للعبودية لا ينطبق على العبودية العامة في الشرق، التي لا تُعَدّ كذلك إلا من وجهة النظر الأوروبية.

من السهل، بالطبع، أن نتخيل شخصاً قوياً، متفوقاً جسدياً، يمسك أولاً بالحيوانات، ثم يمسك بالبشر لكي يجعلهم يصطادون الحيوانات من أجله؛ وباختصار، شخصاً يستخدم الإنسان باعتباره شرطاً طبيعياً قائماً لإعادة إنتاجه، مثل أي كائن طبيعي حي آخر، بحيث يستنفد عمله هو في فعل السيطرة. لكن مثل هذا التصور غبي، وإن كان قد يكون صحيحاً من وجهة نظر كيان قبلي أو جماعي معين؛ لأنه يتخذ الإنسان المعزول نقطة انطلاق له.

غير أن الإنسان لا يتفرد إلا عبر عملية التاريخ. فهو يظهر في الأصل باعتباره كائناً نوعياً، كائناً قبلياً، حيواناً قطيعياً — وإن لم يكن، بأي حال، «حيواناً سياسياً» بالمعنى السياسي. والتبادل نفسه عامل رئيسي في هذا التفريد؛ فهو يجعل الحيوان القطيعي زائداً عن الحاجة ويحلّه. وحين يصير الوضع بحيث لا تكون للإنسان، باعتباره شخصاً معزولاً، علاقة إلا بنفسه، تكون وسائل تأسيسه ذاته كفرد معزول قد أصبحت هي ما يمنحه طابعه الجماعي العام.

وفي مثل هذه الجماعة، يُفترض الوجود الموضوعي للفرد باعتباره مالكاً — ولنقل مالكاً للأرض — مع أنه مالك ضمن شروط معينة تربطه بالجماعة، أو، بالأحرى، تؤلف حلقةً في سلسلته. أما في المجتمع البرجوازي، مثلاً، فإن العامل يوجد ذاتياً محضاً، بلا موضوع خارجي يحقق عمله؛ لكن الشيء الذي يواجهه صار الآن الكيان المشترك الحقيقي الذي يسعى العامل إلى التهامه، والذي يلتهمه في الوقت نفسه.

كل الأشكال التي تمنح فيها الجماعة للأفراد وحدة موضوعية محددة مع شروط إنتاجهم، أو تجعل فيها كيفية وجود ذاتية معينة الجماعة نفسها شرطاً للإنتاج، لا تقابل إلا تطوراً محدوداً لقوى الإنتاج، في الواقع وفي المبدأ معاً. وهذه الأشكال، وإن كانت متطورة طبيعياً بدرجة أكبر أو أقل، هي في الوقت نفسه نتائج عملية تاريخية. إن تطور قوى الإنتاج يحلّها، وانحلالها هو نفسه شكل من تطور قوى الإنتاج الإنسانية.

يُباشَر العمل في البداية انطلاقاً من أساس معين — أولاً أساس نشأ طبيعياً — ثم يغدو هذا الأساس مقدمةً تاريخيةً.

غير أن هذا الأساس، أو هذا الافتراض المسبق، يُلغى لاحقاً، أو يميل إلى الاختفاء، بعد أن صار ضيقاً جداً على تطور القطيع البشري المتقدم.

وبقدر ما تعود الملكية العقارية في العصور الكلاسيكية القديمة إلى الظهور في ملكية القطع الحديثة، فإنها تنتمي إلى الاقتصاد السياسي، وسنتناولها في القسم الخاص بالملكية العقارية.

كل هذا ينبغي أن يُحلل مرة أخرى، بعمق وتفصيل أكبر، لاحقاً.

ما يعنينا هنا هو الآتي: إن علاقة العمل برأس المال، أو بالشروط الموضوعية للعمل باعتبارها رأس مال، تفترض عمليةً تاريخيةً تحل الأشكال المختلفة التي يكون فيها العامل مالكاً، والمالك عاملاً. وهذا يعني، أولاً وقبل كل شيء:

(1) انحلال العلاقة بالأرض — بالأرض أو التربة — باعتبارها شرطاً طبيعياً للإنتاج يتعامل معه الإنسان باعتباره كينونته غير العضوية الخاصة، ومختبر قواه ومجال إرادته. وكل الأشكال التي توجد فيها هذه الملكية تفترض كياناً جماعياً يكون أعضاؤه، أياً تكن الفروق الشكلية بينهم، ملاكاً بفضل كونهم أعضاءً فيه. ومن ثم فإن الشكل الأصلي لهذه الملكية هو الملكية الجماعية المباشرة، أي الشكل الشرقي، المعدل بين السلاف، والمطوَّر إلى حد التناقضات في الملكية الكلاسيكية القديمة والجرمانية، مع أنه يبقى الأساس الخفي، ولو كان تناحرياً.

(2) انحلال العلاقات التي يظهر فيها الإنسان باعتباره مالك الأداة. وكما أن شكل الملكية العقارية المذكور أعلاه يفترض جماعةً حقيقيةً، فإن ملكية العامل للأداة تفترض شكلاً خاصاً من تطور الصناعة — أي في صورة العمل الحرفي. وترتبط بهذا مؤسسات النقابات والحرف.

ويمكن إدراج الأنشطة الصناعية في الشرق القديم تحت البند (1) أعلاه. هنا لا يزال العمل نفسه نصف تعبير عن الخلق الفني، ونصف غاية في ذاته، إلخ. مؤسسة «المعلم الحرفي». والرأسمالي نفسه لا يزال معلماً حرفياً. والمهارة الحرفية الخاصة نفسها تضمن ملكية الأداة، إلخ، إلخ.

وبمعنى ما، يصبح نمط العمل وراثياً، مع تنظيم العمل وأداته. حياة المدن الوسيطة. لا يزال العمل ينتمي إلى الإنسان؛ وهناك تطور معين، مكتفٍ بذاته، لقدرات متخصصة، إلخ.

(3) ويتضمن الأمران كلاهما أن الإنسان يمتلك وسائل استهلاك قبل الإنتاج، وهي وسائل ضرورية لتمكينه من البقاء حياً باعتباره منتجاً — أي في أثناء عملية الإنتاج، قبل اكتمالها. فباعتباره مالكاً للأرض، يبدو أنه مزود مباشرةً برصيد الاستهلاك الضروري.

وباعتباره معلماً حرفياً، يكون قد ورث هذا الصندوق أو كسبه أو ادخره. وباعتباره شاباً لا يزال تلميذاً، لا يظهر بعد باعتباره عاملاً مستقلاً بالمعنى الدقيق، بل يشارك المعلم طعامه على الطريقة الأبوية. وباعتباره عاملاً ماهراً متنقلاً، بالمعنى الحقيقي، توجد درجة معينة من الاستعمال المشترك لرصيد الاستهلاك الموجود في حيازة المعلم.

ومع أن هذا الصندوق ليس ملكيةً للعامل الماهر، فإن قوانين النقابة وأعرافها، إلخ، تجعله، على الأقل، حائزاً مشاركاً. وهذه النقطة ينبغي تفصيلها.

(4) ومن جهة أخرى، انحلال العلاقات التي يكون العمال أنفسهم في ظلها — أي الوحدات الحية لقوة العمل — جزءاً مباشراً من الشروط الموضوعية للإنتاج، ويُستولى عليهم باعتبارهم كذلك؛ ومن ثم يكونون عبيداً أو أقناناً. أما بالنسبة إلى رأس المال، فإن العامل لا يشكل شرطاً للإنتاج، بل العمل وحده. فإذا أمكن

أداء هذا العمل بالآلات، أو حتى بالماء أو الهواء، فذلك أفضل بكثير. وما يستولي عليه رأس المال ليس العامل، بل عمله — وليس بصورة مباشرة، بل بواسطة التبادل.

هذه إذن، من جهة، هي المقدمات التاريخية التي لا يمكن للعامل بدونها أن يظهر باعتباره عاملاً حراً، أي باعتباره قدرةً على العمل بلا موضوع، قدرةً ذاتيةً محضةً على العمل، تواجه الشروط الموضوعية للإنتاج باعتبارها لا-ملكيته، باعتبارها ملكية شخص آخر، باعتبارها قيمةً موجودةً لذاتها، كرأس مال. ومن جهة أخرى، يجب علينا الآن أن نسأل: ما الشروط الضرورية لكي يواجه رأس المال؟

القسم الثاني

II

تبادل العمل بالعمل يقوم على انعدام ملكية العامل.

إن صيغة «رأس المال» تعني أن العمل الحي يقف في علاقة لا-ملكية تجاه المادة الخام والأداة ووسائل العيش اللازمة خلال فترة الإنتاج. وهي تفترض، في المقام الأول، انعدام الملكية في الأرض؛ أي غياب الحالة التي يعدّ فيها الفرد العامل الأرض، أو التربة، ملكاً له، ويقف فيها العمل إزاء الأرض باعتباره مالكاً لها. وفي الحالة الأكثر ملاءمة، يكون الفرد، باعتباره ذاتاً عاملة، في علاقة مالك الأرض إلى نفسه. ومن حيث الإمكان، تشمل ملكية الأرض الملكية في المواد الخام، وفي أداة العمل الأصلية، أي التربة، وكذلك في ثمارها التلقائية.

وفي الشكل الأكثر أصليةً، يعني هذا أن الفرد يعدّ التربة منتميةً إليه، ويجد فيها مادةً خاماً، وأداةً، ووسائل عيش لم يخلقها العمل، بل خلقتها الأرض نفسها. وما إن يُعاد إنتاج هذه العلاقة، حتى تظهر الأدوات الثانوية وثمار الأرض المنتَجة بالعمل مشمولةً مباشرةً في الشكل البدائي لملكية الأرض. وهذه هي الحالة التاريخية التي تُنفى، في المقام الأول، بواسطة علاقة الملكية الأكثر اكتمالاً، أي العلاقة التي تنطوي عليها علاقة العامل بشروط العمل باعتبارها رأس مال. هذه هي الحالة التاريخية رقم 1، التي تُنفى في العلاقة الجديدة، أو يُفترض أن التاريخ قد حلّها.

أما الخطوة التاريخية الثانية، فتنطوي عليها الملكية في الأداة؛ أي علاقة العامل بالأدوات باعتبارها أدواته الخاصة، حيث يعمل باعتباره مالك الأداة. وهذا يفترض أن الأداة مندرجة في عمله الفردي، أي يفترض طوراً خاصاً ومحدوداً من تطور القوة المنتجة للعمل. إننا ننظر هنا في حالة لا يملك فيها العامل الأداة فحسب، بل يكون فيها هذا الشكل، أي شكل العامل باعتباره مالكاً، أو المالك العامل، قد تميّز وانفصل بالفعل عن الملكية العقارية، ولم يعد، كما في الحالة الأولى، عرضاً من أعراض الملكية العقارية ومندرجاً تحتها. وبعبارة أخرى، نحن هنا أمام الحرفي والتطور الحضري للعمل.

ومن ثم نجد هنا أيضاً أن المادة الخام ووسائل العيش تتوسّطان باعتبارهما ملكية الحرفي، أي إنهما تتوسّطان عبر حرفته وعبر ملكيته للأداة. وهذه الخطوة التاريخية الثانية توجد الآن متميزةً ومنفصلةً عن الأولى، التي ستظهر بدورها معدلةً تعديلاً كبيراً بمجرد أن يكون هذا النمط الثاني من الملكية، أو من المالك العامل، قد أسس وجوده المستقل.

وبما أن الأداة نفسها هي بالفعل نتاج للعمل — أي إن العنصر الذي يؤلف الملكية يكون قد تأسس بالفعل بواسطة العمل — فإن الجماعة لا تعود قادرةً هنا على الظهور في شكلها البدائي، كما كان يمكنها أن تظهر في الحالة الأولى. فالجماعة التي يقوم عليها هذا الشكل من الملكية تظهر بالفعل باعتبارها شيئاً منتجاً، ثانوياً، شيئاً نشأ وتكوّن؛ أي باعتبارها جماعةً أنتجها العامل نفسه.

ومن الواضح أنه حيث تكون ملكية الأداة هي العلاقة بشروط العمل باعتبارها ملكيةً، فإن الأداة، في العمل الفعلي، لا تظهر إلا كوسيلة للعمل الفردي. كما تظهر مهارة الاستيلاء الفعلي على الأداة، أي استخدامها كوسيلة عمل، باعتبارها مهارةً خاصةً للعامل، تجعله مالكاً لأدواته. وباختصار، فإن الطابع الجوهري للأنظمة النقابية أو الحرفية — أي العمل الحرفي باعتباره ذاتها والعنصر المكوّن للملكية فيها — يمكن تحليله من زاوية العلاقة بأداة الإنتاج: الأداة باعتبارها ملكيةً.

وهذا يختلف عن العلاقة بالأرض، أي بالأرض باعتبارها ملك المرء، وهي بالأحرى علاقة بالمادة الخام باعتبارها ملكيةً. ففي هذه الحالة التاريخية رقم 2، تتكوّن

الملكية إذن من علاقة الذات العاملة بهذا العنصر الواحد من شروط الإنتاج، وهو ما يجعلها مالكاً عاملاً. ولا يمكن لهذه الحالة أن توجد إلا باعتبارها تناقضاً للحالة رقم 1، أو، إن شئت، باعتبارها مكمّلةً لحالة رقم 1 بعد تعديلها. إن الصيغة الأولى لرأس المال تنفي هذه الحالة التاريخية أيضاً.

وهناك شكل ثالث ممكن، وهو أن يتصرف المرء باعتباره مالكاً، لا للأرض ولا للأداة — أي لا للعمل نفسه أيضاً — بل لوسائل العيش فقط، التي توجد عندئذ باعتبارها الشرط الطبيعي للذات العاملة. وهذا، في الجوهر، هو صيغة العبودية والقنانة، التي تُنفى أيضاً، أو يُفترض أنها حُلّت تاريخياً، في علاقة العامل بشروط الإنتاج باعتبارها رأس مال.

إن الأشكال البدائية للملكية تنحل بالضرورة إلى علاقة ملكية بالعناصر الموضوعية المختلفة التي تشترط الإنتاج. وهي الأساس الاقتصادي لأشكال مختلفة من الجماعة، كما أنها تفترض بدورها أشكالاً من الجماعة. وتتعدل هذه الأشكال تعديلاً مهماً عندما يوضع العمل نفسه بين الشروط الموضوعية للإنتاج، كما في العبودية والقنانة؛ ونتيجةً لذلك، يضيع ويتعدل الطابع الإيجابي البسيط لكل أشكال الملكية المشمولة في الحالة رقم 1. فجميع هذه الأشكال تتضمن العبودية بالقوة، وبالتالي تتضمن إلغاءها الذاتي.

أما فيما يخص الحالة رقم 2، حيث يكون النوع الخاص من العمل — أي سيادته الحرفية، وبالتالي الملكية في أداة العمل — مساوياً للملكية في شروط الإنتاج، فإن هذا يستبعد، باعتراف، العبودية والقنانة. غير أنه قد يقود إلى تطور سلبي مماثل في صورة نظام طوائف.

أما الشكل الثالث، أي الملكية في وسائل العيش، فلا يمكن أن يحتوي على أي علاقة للفرد العامل بشروط الإنتاج، وبالتالي بشروط الوجود، إلا إذا انحل إلى عبودية وقنانة. ولا يمكن أن يكون إلا علاقة عضو من الجماعة البدائية القائمة على ملكية الأرض، عضو صادف أن فقد ملكيته للأرض دون أن يكون قد تقدم بعد إلى الملكية رقم 2، كما في حالة العامة الرومان في زمن «الخبز والألعاب» — أي كتلة بلا ملكية تعيش على إعانة عامة.

أما علاقة الأتباع بسادتهم، أو علاقة الخدمة الشخصية، فهي مختلفة جوهرياً. فالخدمة الشخصية لا تشكل، في الجوهر، إلا نمط وجود مالك الأرض الذي لم يعد يعمل بنفسه، لكن ملكيته تشمل العمال أنفسهم، كأقنان، إلخ، ضمن شروط الإنتاج. وما لدينا هنا، باعتباره علاقةً جوهريةً للاستيلاء، هو علاقة السيطرة. فالاستيلاء لا يستطيع أن يخلق مثل هذه العلاقة بالحيوان أو بالتربة، إلخ، وإن كان الحيوان يخدم سيده. إن الاستيلاء على إرادة الآخر مفترض مسبقاً في علاقة السيطرة. أما الكائنات التي لا إرادة لها، كالحيوانات، فقد تقدم خدمات بالفعل، لكن مالكها لا يصبح بذلك سيداً ومولى.

غير أن ما نراه هنا هو كيف تدخل علاقات السيطرة والخضوع أيضاً في هذه الصيغة الخاصة بالاستيلاء على أدوات الإنتاج؛ وهي تشكل خميرةً ضروريةً لتطور كل علاقات الملكية والإنتاج البدائية وانحلالها. وفي الوقت نفسه، تعبّر عن حدودها. وهي، بالتأكيد، تُعاد إنتاجها أيضاً في رأس المال، وإن في شكل غير مباشر، أي متوسَّط؛ ومن ثم فإنها تشكل أيضاً خميرةً في انحلاله، ورموزاً لحدوده.

«إن حق بيع المرء نفسه ومن يعولهم في أوقات الشدة كان، للأسف، عاماً؛ وقد ساد في الشمال، وبين اليونان، وفي آسيا. وكان حق الدائن في أن يأخذ المدين المتخلف عن السداد إلى العبودية، وأن يستوفي الدين إما بعمله أو ببيع شخصه، واسع الانتشار بالقدر نفسه تقريباً. ».

نيبوهر، المجلد الأول، ص. 600.

[في موضع آخر، يفسر نيبوهر صعوبات وسوء فهم الكتاب اليونان في عصر أوغسطس للعلاقة بين الباتريكيين والبليبيين، وخلطهم هذه العلاقة بالعلاقة بين الرعاة والعملاء، بأنها ترجع إلى أنهم:

«كانوا يكتبون في زمن لم تكن فيه الطبقات الحقيقية الوحيدة للمواطنين سوى الأغنياء والفقراء؛ حيث كان الرجل المحتاج، مهما كان أصله نبيلاً، يحتاج إلى راعٍ، وكان المليونير، حتى لو لم يكن إلا عتيقاً، يُطلب باعتباره راعياً. ولم يكن بوسعهم أن يجدوا إلا أثراً ضئيلاً جداً لعلاقات التبعية الموروثة».

المجلد الأول، ص. 620.

«كان الحرفيون موجودين في كلتا الطبقتين — الأجانب المقيمين والمعتقين مع ذريتهم — وكان البليبيون الذين هجروا الزراعة ينتقلون إلى وضع المواطنة المحدودة الذي كان هؤلاء يتمتعون به. ولم يفتقروا إلى شرف النقابات المعترف بها قانونياً؛ وكانت هذه النقابات محترمةً إلى درجة عالية حتى نُسب إلى نوما أنه مؤسسها.

وكانت هناك تسع نقابات من هذا النوع: العازفون على المزمار، والصاغة، والنجارون، والصباغون، وصناع العُدَد الجلدية، والدباغون، وصناع السروج، والنحاسون، والخزافون، وكانت الجماعة التاسعة تضم بقية الحرف... والذين كانوا من بينهم مواطنين مستقلين، أو يتمتعون بوضع يعادل المواطنة، مستقلين عن أي راعٍ، على فرض أن مثل هذا الوضع كان معترفاً به؛ أو الذين كانوا منحدرين من رجال تابعين انقضت رابطتهم بانقراض أسر رعاتهم: هؤلاء ظلوا بلا شك بعيدين عن نزاعات المواطنين القدماء والعامة بقدر ما ظلت نقابات فلورنسا خارج عداوات عائلات الغويلف والغيبلين.

ومن المحتمل أن السكان الخاضعين كانوا لا يزالون، في مجموعهم، تحت تصرف الباتريكيين».

من جهة، نفترض عمليات تاريخية تضع كتلةً من أفراد أمة ما، إن لم تكن مباشرةً في وضع عمال أحرار فعليين، فعلى الأقل في وضع عمال أحرار بالإمكان، لا تكون ملكيتهم إلا قدرتهم على العمل وإمكانية مبادلتها بالقيم الموجودة. ويواجه هؤلاء الأفراد كل الشروط الموضوعية للإنتاج باعتبارها ملكيةً غريبةً، باعتبارها لا-ملكيتهم الخاصة؛ لكنها، في الوقت نفسه، تواجههم باعتبارها شيئاً يمكن مبادلته كقيم، وبالتالي يمكن، إلى حد ما، الاستيلاء عليه بواسطة العمل الحي.

من جهة، نفترض عمليات تاريخية تحول كتلةً من أفراد أمة ما، إن لم يكن مباشرةً إلى عمال أحرار حقيقيين، فعلى الأقل إلى عمال أحرار بالقوة، لا تكون ملكيتهم إلا قوة عملهم وإمكانية مبادلتها بالقيم الموجودة. ويواجه هؤلاء الأفراد كل الشروط الموضوعية للإنتاج باعتبارها ملكيةً غريبةً، باعتبارها لا-ملكيتهم الخاصة؛ لكنها، في الوقت نفسه، تواجههم باعتبارها شيئاً يمكن مبادلته كقيم، وبالتالي يمكن، إلى حد ما، الاستيلاء عليه بواسطة العمل الحي.

وهذه العمليات التاريخية للانحلال هي الآتية:

انحلال علاقة القنانة التي تربط العامل بالتربة وبسيد التربة، لكنها تفترض، في الواقع، ملكيته لوسائل العيش، وهو ما يعني، في الحقيقة، فصله عن التربة؛

وانحلال علاقات الملكية التي تقيم العامل باعتباره مالكاً ريفياً صغيراً، أو مالكاً صغيراً حراً وعاملاً، أو مستأجراً، colonus (المستأجر الزراعي)، أو فلاحاً حراً. [ملاحظة من ماركس: إننا نعدّ أمراً مسلماً به انحلال الأشكال الأقدم من الملكية الجماعية والجماعة الحقيقية]؛

وانحلال العلاقات النقابية التي تفترض ملكية العامل لأداة الإنتاج، وتفترض العمل نفسه، باعتباره شكلاً محدداً من المهارة الحرفية، لا مجرد مصدر للملكية، بل باعتباره الملكية نفسها؛

وكذلك انحلال علاقة الحماية أو التبعية، بأنواعها المختلفة، حيث يظهر غير المالكين باعتبارهم مستهلكين مشاركين للمنتج الفائض في حاشية سيدهم، ويلبسون، في المقابل، زيه، ويشاركون في خصوماته، ويؤدون أعمال خدمة شخصية، حقيقيةً أو متخيلةً، إلخ.

ما يعنينا هنا هو الآتي: إن عملية الانحلال التي تحول كتلة من أفراد أمة ما، إلخ، إلى عمال مأجورين أحرار بالقوة — أي إلى أفراد لا يدفعهم إلى العمل وبيع عملهم إلا افتقارهم إلى الملكية — لا تفترض اختفاء مصادر الدخل السابقة أو اختفاء شروط الملكية السابقة لهؤلاء الأفراد، ولو جزئياً. بل تفترض، على العكس، أن استعمال هذه الشروط هو الذي تغير، وأن نمط وجودها تحول، وأنها انتقلت إلى أيدي أشخاص آخرين باعتبارها رصيداً حراً، أو بقيت جزئياً في الأيدي نفسها.

غير أن هذا واضح: إن العملية التي فصلت، بطريقة أو بأخرى، كتلةً من الأفراد عن علاقاتها الإيجابية السابقة بالشروط الموضوعية للعمل، والتي نفت هذه العلاقات، وحولت هؤلاء الأفراد بذلك إلى عمال أحرار، هي أيضاً العملية نفسها التي حررت هذه الشروط الموضوعية للعمل، بالإمكان، من روابطها السابقة بالأفراد المنفصلين عنها الآن. وتشمل شروط العمل هذه الأرض، والمادة الخام، ووسائل العيش، وأدوات العمل، والنقود، أو كل هذه العناصر معاً. وهي لا تزال

حاضرةً، لكنها حاضرة في شكل مختلف، باعتبارها رصيداً حراً، رصيداً طُمست فيه كل العلاقات السياسية القديمة، إلخ، والذي لا يواجه الآن أولئك الأفراد المنفصلين وعديمي الملكية إلا في صورة قيم، قيم تمسك بذاتها وببعضها بعضاً.

لننظر إلى علاقة رأس المال والعمل المأجور، لا باعتبارها شيئاً بلغ بالفعل أهميةً حاسمةً ويزحف على الإنتاج ككل. [ملاحظة ماركس: ففي هذه الحالة يكون رأس المال، المفترض كشرط للعمل المأجور، نتاجاً للعمل، وقد أقامه العمل نفسه كشرط، وخلقه العمل باعتباره افتراضه المسبق الخاص.] بل لننظر إليها باعتبارها شيئاً لا يزال في طور التكوّن التاريخي. إننا ننظر في التحول الأصلي للنقود إلى رأس مال، في عملية التبادل بين رأس المال الموجود بالإمكان فقط من جهة، والعمال الأحرار الموجودين بالإمكان من جهة أخرى.

عندئذ نجد أنفسنا، بطبيعة الحال، أمام الملاحظة البسيطة التي يضخم الاقتصاديون شأنها: وهي أن الطرف الذي يظهر باعتباره رأس مال يجب أن يملك مواد خاماً وأدوات وطعاماً كافياً لتمكين العامل من العيش قبل اكتمال الإنتاج. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن تراكماً ما — تراكماً سابقاً على العمل وغير ناشئ عنه — لا بد أن يكون قد حدث من جانب الرأسمالي، وهو ما يمكّنه من تشغيل العامل وإبقائه في النشاط باعتباره قوة عمل حيةً.

[ملاحظة ماركس: ما إن يكون رأس المال والعمل المأجور قد تأسسا باعتبارهما افتراضين مسبقين لنفسيهما، أي باعتبارهما قاعدةً مفترضةً للإنتاج، حتى يبدو أن الحالة الآتية قائمة: في المقام الأول، يبدو أن الرأسمالي يجب أن يملك لا رصيداً من المواد الخام ووسائل العيش يكفي العامل لإعادة إنتاج نفسه، وإنتاج وسائل العيش الضرورية، وتحقيق العمل الضروري فحسب؛ بل يجب أن يملك أيضاً رصيداً من المادة الخام وأدوات الإنتاج، يحقق العامل بواسطته عمله الفائض، أي ربح الرأسمالي.

وسيكشف التحليل اللاحق أن العامل يخلق باستمرار رصيداً مزدوجاً للرأسمالي، أو يخلقه في صورة رأس مال. يحقق جزء من هذا الرصيد باستمرار شروط وجود العامل نفسه، ويحقق الجزء الآخر شروط وجود رأس المال. وكما رأينا، فإن رأس المال الفائض — ورأس المال الفائض في علاقته بعلاقته ما قبل التاريخية بالعمل

— يشمل الاستيلاء على كل رأس المال الحقيقي والحاضر، وعلى كل عنصر من عناصر هذا الرأس مال، الذي يُستولى عليه بصورة موحدة باعتباره عملاً غريباً تحول إلى موضوع واستولى عليه رأس المال، بلا تبادل، وبلا نقل مكافئ له.].

إن هذا الفعل الخاص برأس المال، المستقل وغير المؤسَّس بواسطة العمل، يُنقل عندئذ من تاريخ أصله إلى الحاضر، ويتحول إلى عامل من عوامل واقعه وفعاليته، ومن عوامل تشكّله الذاتي. وفي النهاية، يُستمد الحق الأبدي لرأس المال في ثمار عمل الآخرين من هذه الحالة؛ أو بالأحرى، ما يحدث هو أن نمط اكتساب رأس المال يُستمد من القوانين البسيطة و«العادلة» لتبادل المكافئات.

لا يمكن للثروة الموجودة في صورة نقود أن تتحقق إزاء الشروط الموضوعية للعمل إلا لأن هذه الشروط انفصلت عن العمل نفسه. وقد رأينا أن النقود يمكن أن تتراكم جزئياً عبر تبادل المكافئات المحض؛ غير أن هذا مصدر ضئيل جداً إلى درجة لا يستحق معها ذكراً تاريخياً — بافتراض أننا نتصور أن هذه النقود قد كُسبت بتبادل عمل المرء الخاص. بل إن النقود المتراكمة بالربا — وبخاصة الربا على الملكية العقارية — والثروة المنقولة، النقدية، المتراكمة بواسطة الأرباح التجارية، هي التي تتحول إلى رأس مال بالمعنى الأدق، أي إلى رأس مال صناعي. وستسنح لنا الفرصة لاحقاً لمعالجة كلا الشكلين — أي بقدر ما يظهران هما نفسيهما، لا كأشكال لرأس المال، بل كأشكال سابقة من الثروة تشكل مقدمات لرأس المال.

وكما رأينا، فإن مفهوم رأس المال — أي أصله — ينطوي على النقود كنقطة انطلاقه، ومن ثم ينطوي على اشتقاق من التداول؛ فرأس المال يظهر باعتباره نتاجاً للتداول. ولذلك لا ينشأ تكوين رأس المال من الملكية العقارية، وإن كان يمكن أن ينشأ من المستأجر الزراعي بقدر ما يكون أيضاً تاجراً في المنتجات الزراعية، ولا من النقابة الحرفية، وإن كانت هذه توفر إمكانيةً لذلك، بل من الثروة التجارية والربوية. غير أن التاجر والمرابي لا يواجهان الشروط التي تسمح بشراء العمل الحر إلا عندما يكون العمل الحر قد انفصل عن الشروط الموضوعية لوجوده نتيجة عملية تاريخية. وعند هذه النقطة يصبح ممكناً أيضاً شراء هذه الشروط نفسها.

ففي ظل شروط النقابة الحرفية، مثلاً، لا تستطيع النقود المجردة — ما لم تكن نقود معلمي النقابة — أن تشتري أنوالاً من أجل تشغيل البشر عليها؛ فهناك لوائح تحدد عدد الأنوال التي يجوز لرجل واحد أن يستخدمها، إلخ. وباختصار، لا تزال أداة العمل مندمجةً اندماجاً وثيقاً بالعمل الحي، وتظهر باعتبارها مجال العمل الحي، ولذلك لا تتداول حقاً. وما يمكّن الثروة النقدية من التحول إلى رأس مال هو، من جهة، أنها تجد عمالاً أحراراً، ومن جهة أخرى، أنها تجد وسائل عيش وموادا، إلخ، كانت ستشكل، في هذا الشكل أو ذاك، ملكية الجماهير التي صارت الآن بلا موضوع، وهي أيضاً حرة ومتاحة للبيع.

غير أن الشرط الآخر للعمل — أي مهارة حرفية معينة، ووجود الأداة كوسيلة عمل، إلخ — يجده رأس المال جاهزاً في هذه الفترة التحضيرية أو الأولى لرأس المال. وهذا جزئياً نتيجة النظام النقابي الحضري، وجزئياً نتيجة الصناعة المنزلية، أو مثل هذه الصناعة القائمة كملحق للزراعة. فالعملية التاريخية ليست نتيجة رأس المال، بل مقدمته. وبواسطة هذه العملية، يُدخل الرأسمالي نفسه بعدئذ كوسيط تاريخي بين الملكية العقارية والعمل.

والتاريخ لا يعرف الأوهام العاطفية حول تكوين الرأسمالي والعامل رابطةً مشتركةً، إلخ؛ ولا يوجد أثر لمثل هذه الأوهام في تطور مفهوم رأس المال. وقد تتطور المانيفاكتورة، بصورة متفرقة ومحلية، في إطار ينتمي إلى عصر مختلف تماماً، كما في المدن الإيطالية إلى جانب النقابات. غير أنه إذا كان لرأس المال أن يكون الشكل السائد عموماً لعصر ما، فلا بد من أن تتطور شروطه لا محلياً فحسب، بل على نطاق واسع. وهذا يتوافق مع إمكانية أن يتحول بعض معلمي النقابات الأفراد، أثناء انحلال النقابات، إلى رأسماليين صناعيين؛ غير أن هذا يحدث نادراً بحكم طبيعة الظاهرة. وبوجه عام، يموت النظام النقابي كله — المعلم والعامل الماهر معاً — حيث يظهر الرأسمالي والعامل.

غير أنه واضح، ويثبته تحليل أدق للعصر التاريخي الذي نناقشه الآن، أن عصر انحلال أنماط الإنتاج السابقة وعلاقات العامل بالشروط الموضوعية للعمل هو، في الوقت نفسه، عصر تكون فيه الثروة النقدية قد تطورت بالفعل إلى حد معين، وعصر تنمو فيه وتتسع بسرعة أيضاً، بفعل الظروف التي تسرّع هذا الانحلال.

وكما أن الثروة النقدية نفسها عامل من عوامل ذلك الانحلال، فإن ذلك الانحلال هو شرط تحولها إلى رأس مال. لكن مجرد وجود الثروة النقدية، حتى لو بلغ حداً من السيادة، لا يكفي لكي يؤدي هذا الانحلال إلى رأس المال. ولو كان الأمر كذلك، لكانت روما القديمة وبيزنطة، إلخ، قد أنهت تاريخها بالعمل الحر ورأس المال، أو بالأحرى، لكانت قد دخلت في تاريخ جديد.

فهناك أيضاً كان انحلال علاقات الملكية القديمة مرتبطاً بتطور الثروة النقدية — بالتجارة، إلخ. غير أن نتيجة هذا الانحلال لم تكن، في الواقع، الصناعة، بل سيادة الريف على المدينة.

إن التكوين الأصلي لرأس المال لا يسير، كما يُفترض غالباً، عبر تراكم الطعام والأدوات والمواد الخام، أو، باختصار، عبر تراكم الشروط الموضوعية للعمل، المنفصلة عن التربة والمندمجة مسبقاً بالعمل الإنساني.

[ملاحظة ماركس: لا شيء أكثر دائريةً، بصورة ظاهرة وسطحية، من الاستدلال الذي يقول: (أ) إن العمال، الذين يجب أن يستخدمهم رأس المال لكي يوجد كرأس مال، يجب أولاً أن يُخلقوا ويُدعَوا إلى الوجود بواسطة تراكمه، كما لو كانوا ينتظرون قوله: «ليكن العمل»؛ بينما (ب) لا يستطيع رأس المال أن يتراكم بلا عمل غريب، إلا ربما بعمله هو. أي إن رأس المال قد يكون هو نفسه موجوداً في صورة لا-رأس مال ولا-نقود؛ إذ قبل وجود رأس المال لا يستطيع العمل أن يحقق قيمته إلا في صورة العمل الحرفي، والزراعة الصغيرة، إلخ؛ وباختصار، في صور تسمح كلها بتراكم قليل أو لا تراكم فيها، ولا تسمح إلا بمنتج فائض صغير، وتستهلك معظم هذا المنتج. وسنعود لاحقاً إلى مفهوم «التراكم».].

ولا يحدث ذلك بأن يخلق رأس المال الشروط الموضوعية للعمل. بل يحدث تكوينه الأصلي ببساطة لأن العملية التاريخية لانحلال نمط إنتاج قديم تسمح للقيمة الموجودة في صورة ثروة نقدية بأن تشتري الشروط الموضوعية للعمل، من جهة، وأن تبادل العمل الحي للعمال الأحرار الآن بالنقود، من جهة أخرى. فكل هذه العناصر موجودة بالفعل. وما يفصلها بعضها عن بعض هو عملية تاريخية، عملية انحلال؛ وهذه هي التي تمكّن النقود من التحول إلى رأس مال.

وبقدر ما تؤدي النقود نفسها دوراً هنا، فإنما يكون ذلك فقط بقدر ما تكون هي نفسها عاملاً بالغ القوة من عوامل الانحلال يتدخل في العملية، ويسهم من ثم في خلق العمال الأحرار المجردين، منزوعي الموضوع. وهي لا تفعل ذلك إطلاقاً بخلق الشروط الموضوعية لوجود هؤلاء العمال، بل بتسريع فصلهم عنها — أي بتسريع فقدانهم للملكية.

فمثلاً، عندما سرّح ملاك الأرض الإنكليز الكبار أتباعهم الذين كانوا يستهلكون حصةً من المنتج الفائض لأراضيهم؛ وعندما طرد مستأجروهم الزراعيون صغار ساكني الأكواخ، إلخ، ألقيت إلى سوق العمل كتلة مزدوجة الحرية من قوة العمل الحية: حرة من العلاقة القديمة، علاقة الحماية أو التبعية، أو القنانة، أو الخدمة؛ لكنها حرة أيضاً من كل السلع أو المنقولات، ومن كل شكل حقيقي وموضوعي للوجود، أي متحررة من كل ملكية، أي مجردة منها. ولم يبقَ لمثل هذه الكتلة إلا بيع قوة عملها، أو التسول، أو التشرد، أو السرقة، كمصدر وحيد للدخل.

ويسجل التاريخ أنها حاولت أولاً التسول والتشرد والجريمة، لكنها دُفعت بعيداً عن هذا الطريق إلى المسار الضيق الذي قاد إلى سوق العمل بواسطة المشنقة والمشهرة والسوط. ومن هنا تظهر حكومات هنري السابع والثامن، إلخ، أيضاً باعتبارها شروطاً للعملية التاريخية للانحلال، وخالقةً لشروط وجود رأس المال. وبالعكس، فإن وسائل العيش التي كان السادة وأتباعهم يستهلكونها سابقاً صارت الآن متاحةً للشراء بالنقود، وكانت النقود ترغب في شرائها لكي تشتري العمل بوساطتها.

ولم تكن النقود قد خلقت وسائل العيش هذه ولا راكمتها. كانت موجودةً بالفعل، تُستهلك ويُعاد إنتاجها، قبل أن تُستهلك ويُعاد إنتاجها عبر تدخل النقود. وكان التغير الوحيد أن وسائل الإنتاج هذه طُرحت الآن في سوق التبادل. لقد انفصلت الآن عن اتصالها المباشر بأفواه الأتباع، إلخ، وتحولت من قيم استعمالية إلى قيم تبادلية، فخضعت بذلك لحكومة الثروة النقدية وسيادتها. وينطبق الأمر نفسه على أدوات العمل. فالثروة النقدية لم تخترع عجلة الغزل والنول، ولم تصنعهما. لكن ما إن انفصل الغزالون والنساجون عن أرضهم، حتى دخلوا هم وعجلاتهم وأنوالهم تحت سلطان الثروة النقدية، إلخ.

إن رأس المال يوحد كتل الأيدي العاملة والأدوات الموجودة أصلاً. هذا، وهذا وحده، ما يميزه. إنه يجمعها تحت سلطانه.

هذا هو تراكمه الحقيقي: تراكم العمال مع أدواتهم في نقاط معينة. وسيتعين علينا أن نتناول هذا بعمق أكبر عندما نصل إلى ما يسمى تراكم رأس المال.

من المسلم به أن الثروة النقدية، في صورة ثروة التجار، ساعدت على تسريع انحلال علاقات الإنتاج القديمة، ومكّنت، مثلاً، مالك الأرض من مبادلة قمحه وماشيته، إلخ، بقيم استعمالية مستوردة، بدلاً من تبديد إنتاجه الخاص مع أتباعه، الذين كان عددهم، في الواقع، يؤخذ إلى حد كبير مقياساً لثروته. وقد أوضح آدم سميث هذه النقطة بدقة. لقد منحت الثروة النقدية قيمة التبادل الخاصة بحاشيته أهميةً أكبر. وكان هذا صحيحاً أيضاً بالنسبة إلى مستأجريه، الذين كانوا بالفعل شبه رأسماليين، وإن في شكل مقنّع إلى حد ما.

إن تطور قيمة التبادل، الذي يعززه وجود النقود في صورة نظام اجتماعي للتجار، يحل الإنتاج الذي تكون غايته الأساسية قيمة الاستعمال المباشرة، ويحل أيضاً أشكال الملكية التي تقابل مثل هذا الإنتاج — أي علاقات العمل بشروطه الموضوعية — دافعاً بذلك إلى نشوء سوق للعمل، لا ينبغي الخلط بينها وبين سوق العبيد. غير أن حتى هذا الأثر للنقود لا يكون ممكناً إلا إذا افترضنا وجود نشاط حرفي حضري، لا يقوم على رأس المال والعمل المأجور، بل على تنظيم العمل في النقابات، إلخ. لقد خلق العمل الحضري نفسه وسائل الإنتاج، التي غدت النقابات بالنسبة إليها عائقاً عظيماً، كما كانت علاقات الملكية العقارية القديمة عائقاً في زراعة محسّنة، كانت هي بدورها، جزئياً، نتيجةً لزيادة بيع المنتجات الزراعية إلى المدن، إلخ.

وقد ساعدت ظروف أخرى على انحلال علاقات الإنتاج القديمة، وسرّعت فصل العامل، أو غير العامل القادر على العمل، عن الشروط الموضوعية لإعادة إنتاجه، ومن ثم دفعت تحول النقود إلى رأس مال. ومن ذلك، مثلاً، العوامل التي زادت في القرن السادس عشر كتلة السلع المتداولة، وكتلة النقد المتداول، وخلقت حاجات جديدة، ورفعت بالتالي قيمة تبادل المنتجات المحلية، ورفعت الأسعار، إلخ. لذلك لا يمكن أن يكون هناك ما هو أكثر حماقةً من تصور التكوين الأصلي

لرأس المال كما لو أنه يعني تراكم وخلق الشروط الموضوعية للإنتاج — الطعام، والمواد الخام، والأدوات — التي عُرضت بعد ذلك على العمال المجردين من الملكية.

فما حدث، بالأحرى، هو أن الثروة النقدية ساعدت جزئياً على فصل قوة عمل الأفراد القادرين على العمل عن هذه الشروط. أما بقية عملية الفصل هذه، فقد سارت بلا تدخل من الثروة النقدية. وما إن بلغ التكوين الأصلي لرأس المال مستوىً معيناً، حتى استطاعت الثروة النقدية أن تدخل كوسيط بين شروط الحياة الموضوعية التي «تحررت» الآن، وبين قوى العمل الحية التي تحررت هي أيضاً، لكنها صارت كذلك مطلقة العنان ومقطوعة الجذور، فاشترت أحدهما بالآخر.

أما تكوين الثروة النقدية نفسها، قبل تحولها إلى رأس مال، فينتمي إلى ما قبل تاريخ الاقتصاد البرجوازي. والربا، والتجارة، والمدن، وتمويل الحكومة الذي ينشأ معها، تؤدي الأدوار الرئيسية فيه. وكذلك الاكتناز من قبل المستأجرين الزراعيين والفلاحين، إلخ، وإن بدرجة أقل.

التجارة هي، في كل مكان، الوسيط لقيمة التبادل؛ أو، بصيغة أخرى، يمكن وصف نقل قيمة التبادل بأنه تجارة. فكما يكتسب التداول وجوداً مستقلاً في التجارة، كذلك تفعل النقود في الطبقة الاجتماعية للتجار. ويمكننا أن نرى أن تطور التبادل وقيمة التبادل يؤدي إلى انحلال علاقات ملكية العمل بشروط وجوده، وكذلك إلى انحلال العمل باعتباره شيئاً هو نفسه جزء من الشروط الموضوعية للإنتاج. وكل هذه العلاقات تعبّر، في آن واحد، عن سيادة قيمة الاستعمال والإنتاج الموجه إلى الاستهلاك المباشر، وعن سيادة جماعة حقيقية لا تزال حاضرةً باعتبارها مقدمةً مباشرةً للإنتاج.

أما الإنتاج القائم على قيمة التبادل، والجماعة القائمة على تبادل هذه القيم التبادلية، والعمل باعتباره الشرط العام للثروة، فكلها تفترض وتنتج فصل العمل عن شروطه الموضوعية. ومع أنه، كما رأينا في الفصل السابق عن النقود، قد يبدو أن الإنتاج من أجل التبادل والجماعة القائمة على التبادل يضعان الملكية باعتبارها مشتقةً من العمل وحده، ويضعان الملكية الخاصة في نتاج عمل المرء باعتبارها شرطاً مسبقاً، فإن هذا المظهر خادع. فتبادل المكافئات يحدث، لكنه

لا يكون إلا الطبقة السطحية لإنتاج يقوم على الاستيلاء على عمل الآخرين بلا تبادل، ولكن تحت ستار التبادل. وهذا النظام من التبادل يقوم على رأس المال كأساس له. وإذا نظرنا إليه بمعزل عن رأس المال، كما يظهر على السطح، كنظام مستقل، فهذا مجرد وهم، وإن كان وهماً ضرورياً.

ولذلك لم يعد مفاجئاً أن نجد أن نظام قيم التبادل — أي تبادل المكافئات المقاسة بالعمل — يتحول إلى الاستيلاء على عمل الآخرين بلا تبادل، وإلى الفصل الكلي بين العمل والملكية؛ أو بالأحرى، أنه يكشف هذا الاستيلاء باعتباره خلفيته المستترة. ذلك أن حكم قيم التبادل، والإنتاج الذي ينتج قيماً تبادليةً، يفترضان قوة عمل غريبةً باعتبارها هي نفسها قيمةً تبادليةً. أي إنهما يفترضان انفصال قوة العمل الحية عن شروطها الموضوعية، ويفترضان علاقةً بهذه الشروط — أو بموضوعيتها الخاصة — باعتبارها ملكية شخص آخر؛ وبكلمة، علاقةً بها باعتبارها رأس مال.

لم يحدث العصر الذهبي لتحرر العمل إلا في تلك الفترات التي كان فيها الإقطاع في طور الانحلال، لكنه لا يزال غارقاً في صراع داخلي — كما في إنكلترا في القرن الرابع عشر والنصف الأول من القرن الخامس عشر. وإذا أريد للعمل أن يرتبط مرةً أخرى بشروطه الموضوعية باعتبارها ملكيته، فلا بد من نظام آخر يحل محل نظام التبادل الخاص؛ إذ كما رأينا، يفترض التبادل الخاص مبادلة العمل المتحول إلى أشياء بقوة العمل، ومن ثم الاستيلاء على العمل الحي بلا تبادل.

تاريخياً، تتحول النقود غالباً إلى رأس مال بطرائق بسيطة وواضحة تماماً. فالتاجر، مثلاً، يشغل عدداً من الغزالين والنساجين، الذين كانوا في السابق يمارسون هذه الأنشطة مهناً مساعدةً إلى جانب عملهم الزراعي، ويحول مهنةً مساعدةً إلى مهنة رئيسية. وبعد ذلك، يصبحون تحت رقابته وسلطانه باعتبارهم عمالاً مأجورين. والخطوة التالية هي إخراجهم من بيوتهم وجمعهم في بيت عمل واحد.

وفي هذه العملية البسيطة، من الواضح أن التاجر لم يهيئ لا مواد خاماً، ولا أدوات، ولا وسائل عيش للناسج أو الغزال. كل ما فعله هو أنه حصرهم تدريجياً في نوع واحد من العمل، يكونون فيه تابعين للمشتري، أي التاجر، ومن ثم يجدون أنفسهم في النهاية ينتجون فقط من أجله وبواسطته.

في البداية، لم يكن قد اشترى عملهم إلا بشراء منتجهم. وما إن يحصروا أنفسهم في إنتاج قيمة التبادل هذه، فيُجبروا بالتالي على إنتاج قيم تبادلية مباشرة، وعلى مبادلة عملهم كلياً بالنقود لكي يستمروا في العيش، حتى يدخلوا تحت سيادته.

وفي النهاية، يختفي حتى وهم بيعهم له منتجاتهم. إنه يشتري عملهم وينتزع منهم أولاً ملكيتهم للمنتج، وسرعان ما ينتزع أيضاً ملكيتهم للأداة، إلا إذا ترك لهم أوهام الملكية من أجل خفض تكاليف إنتاجه.

إن الأشكال التاريخية الأصلية التي يظهر فيها رأس المال في البداية بصورة متفرقة أو محلية، جنباً إلى جنب مع أنماط الإنتاج القديمة، لكنه يمزقها تدريجياً، تؤلف المانيفاكتورة بالمعنى الصحيح للكلمة، لا المصنع بعد. وينشأ هذا حيث يوجد إنتاج جماعي للتصدير — ومن ثم على أساس تجارة بحرية وبرية واسعة النطاق، وفي مراكز هذه التجارة، كما في المدن الإيطالية، والقسطنطينية، والمدن الفلمنكية والهولندية، وبعض المدن الإسبانية مثل برشلونة، إلخ.

ولا تستولي المانيفاكتورة في البداية على ما يسمى الحرف الحضرية، بل على المهن الريفية المساعدة، كالغزل والنسيج، وهي أنواع العمل التي تتطلب أقل قدر من المهارة الحرفية والتدريب التقني. وباستثناء تلك المراكز التجارية الكبرى، التي تجد فيها أساس سوق تصديرية، وحيث يكون الإنتاج، كما لو كان بطبيعته التلقائية، موجهاً نحو قيمة التبادل — أي المانيفاكتورات المتصلة مباشرةً بالملاحة، بما في ذلك بناء السفن نفسه، إلخ — فإن المهن الريفية المساعدة تحتوي على الأساس الواسع للصناعات التحويلية، بينما يكون من المطلوب درجة عالية من التقدم في الإنتاج لكي تُدار الحرف الحضرية باعتبارها صناعات مصنعية.

كما أن فروع الإنتاج مثل مصانع الزجاج، ومصانع المعادن، والمناشر، إلخ، التي تتطلب منذ البداية تركيزاً أكبر لقوة العمل، وتستخدم قدراً أكبر من القوة الطبيعية، وتتطلب إنتاجاً جماعياً وتركيزاً لوسائل الإنتاج، إلخ، تميل أيضاً إلى المانيفاكتورة. وكذلك مصانع الورق، إلخ.

والجانب الآخر من هذه العملية هو ظهور المستأجر الزراعي وتحول السكان الزراعيين إلى عمال يوميين أحرار. ومع أن الريف هو آخر موضع ينتصر فيه هذا التحول بأشكاله الأكثر نقاءً ومنطقيةً، فإن بعض تطوراته الأولى تحدث هناك. ولهذا فإن القدماء، الذين لم يتقدموا قط إلى ما بعد المهارة الحرفية والتطبيق الحرفي الحضريين تحديداً، لم يستطيعوا قط أن يحققوا الصناعة الواسعة النطاق. فمقدمتها الأولى هي إشراك الريف بأسره في إنتاج قيم التبادل، لا قيم الاستعمال.

فمصانع الزجاج، ومصانع الورق، ومصانع الحديد، إلخ، لا يمكن أن تُدار على مبادئ النقابة. إنها تتطلب إنتاجاً جماعياً، ومبيعات إلى سوق عام، وثروةً نقديةً لدى صاحب المشروع. وليس معنى ذلك أنه يخلق الشروط الذاتية أو الموضوعية؛ بل إن هذه الشروط لا يمكن أن تُجمع معاً في ظل علاقات الملكية والإنتاج القديمة. وبعد ذلك، يحول انحلال علاقات القنانة وصعود المانيفاكتورة تدريجياً كل فروع الإنتاج إلى فروع يديرها رأس المال. غير أن المدن نفسها تحتوي عنصراً لتكوين العمل المأجور الحقيقي — أي العمال اليوميين خارج النظام النقابي، والعمال غير المهرة، إلخ.

وهكذا نرى أن تحول النقود إلى رأس مال يفترض عمليةً تاريخيةً تفصل الشروط الموضوعية للعمل، وتجعلها مستقلةً عن العمال، وتضعها في مواجهتهم. غير أنه ما إن ينشأ رأس المال وسيرورته حتى يفتحان كل الإنتاج، ويحدثان في كل مكان ويعمقان الفصل بين العمل والملكية، وبين العمل والشروط الموضوعية للعمل. وسيُظهر التطور اللاحق الطرائق التي يدمر بها رأس المال العمل الحرفي، والملكية الصغيرة العاملة للأرض، إلخ، ويدمر بها أيضاً نفسه في تلك الأشكال التي لا يظهر فيها في تناقض مع العمل: رأس المال الصغير، والأنماط الوسيطة أو الهجينة بين نمط الإنتاج الكلاسيكي الملائم لرأس المال نفسه، وأنماط الإنتاج القديمة، سواء في شكلها الأصلي أو كما تُجدّد على أساس رأس المال.

إن التراكم الوحيد الذي يشكل مقدمةً لنشوء رأس المال هو تراكم الثروة النقدية، التي تكون، عند النظر إليها بمعزل، غير منتجة تماماً، ولا تنشأ إلا من التداول ولا تنتمي إلا إليه. وسرعان ما يخلق رأس المال لنفسه سوقاً داخليةً عبر تدمير كل الحرف الريفية المساعدة — أي عبر الغزل والنسيج للجميع، وتوفير الملابس

للجميع، إلخ؛ وباختصار، عبر تحويل السلع التي كانت تُنتج سابقاً كقيم استعمالية مباشرة إلى قيم تبادلية. وهذه العملية هي النتيجة الآلية لفصل العمال عن التربة وعن ملكيتهم في شروط الإنتاج، حتى لو لم تكن إلا ملكيةً قنّيةً.

ومع أن الحرف الحضرية تقوم، إلى حد كبير، على التبادل وخلق قيم التبادل، فإن الغاية الرئيسية للإنتاج ليست الإثراء أو قيمة التبادل باعتبارها قيمة تبادل، بل إعالة الإنسان باعتباره حرفياً، وباعتباره معلماً حرفياً، وبالتالي إنتاج قيمة استعمالية. ومن ثم يكون الإنتاج في كل مكان تابعاً لاستهلاك مفترض مسبقاً، أي يكون العرض تابعاً للطلب، ويكون توسعه بطيئاً.

لذلك فإن إنتاج الرأسماليين والعمال المأجورين هو نتاج رئيسي للعملية التي يتحوّل بها رأس المال إلى قيمة متزايدة. وينسى الاقتصاد السياسي العادي، الذي يركز فقط على الأشياء المنتجة، هذا الأمر كلياً. وبقدر ما تقيم هذه العملية العمل المتشيئ باعتباره، في الوقت نفسه، نزع الموضوعية عن العامل، وباعتباره تشييء ذاتية تقف في مواجهة العامل، وباعتباره ملكية إرادة شخص آخر، فإن رأس المال هو بالضرورة رأسمالي أيضاً.

إن فكرة بعض الاشتراكيين أننا نحتاج إلى رأس المال لا إلى الرأسماليين فكرة خاطئة تماماً. فمفهوم رأس المال ينطوي على أن الشروط الموضوعية للعمل — وهذه هي نتاجه الخاص — تكتسب شخصيةً في مواجهة العمل؛ أو، وهو الأمر نفسه، تُقام باعتبارها ملكيةً لشخصية أخرى غير شخصية العامل. إن مفهوم رأس المال ينطوي على الرأسمالي. غير أن هذا الخطأ ليس بالتأكيد أكبر من خطأ جميع فقهاء اللغة، مثلاً، الذين يتحدثون عن وجود رأس المال في العصور الكلاسيكية القديمة، وعن رأسماليين رومانيين أو يونانيين. فهذا ليس سوى طريقة أخرى للقول إن العمل في روما واليونان كان حراً، وهو قول يصعب أن يصدر عن هؤلاء السادة.

وإذا تحدثنا الآن عن ملاك المزارع في أمريكا باعتبارهم رأسماليين، فإن كانوا رأسماليين، فذلك لأنهم يوجدون باعتبارهم شذوذاً داخل سوق عالمية قائمة على العمل الحر. ولو كان مصطلح رأس المال منطبقاً على العصور الكلاسيكية القديمة — مع أن الكلمة لا ترد فعلاً عند القدماء، لكن اليونان كانوا يستخدمون

كلمة arkhais (الأصول أو رؤوس الأموال) لما كان الرومان يسمونه principalis creditae rei summa (أصل المبلغ المقترض) — لكانت القطعان البدوية بماشيتها في سهوب آسيا الوسطى أكبر الرأسماليين، لأن المعنى الأصلي لكلمة capital هو الماشية.

ومن هنا فإن عقد المزارعة بالمحاصة، الشائع في جنوب فرنسا بسبب نقص رأس المال، لا يزال يسمى أحياناً bail de bestes à cheptel (عقد تأجير الماشية). وإذا سمحنا لأنفسنا بقليل من اللاتينية الرديئة، فإن رأسماليينا أو Capitales Homines (رؤساء القوم/أصحاب الرؤوس)، سيكونون أولئك qui debent cen-sum de capite (الذين يدفعون الضريبة الرأسية).

تنشأ في التحليل المفهومي لرأس المال صعوبات لا تنشأ في التحليل المفهومي للنقود. فرأس المال هو، جوهرياً، رأسمالي؛ لكنه في الوقت نفسه إنتاج عام، كرأس مال، باعتباره عنصراً في وجود الرأسمالي، متميزاً عنه تماماً. ولذلك سنجد لاحقاً أن مصطلح رأس المال يندرج تحته كثير مما لا يبدو أنه ينتمي إلى المفهوم. فمثلاً، يُقرض رأس المال. وهو يتراكم، إلخ. وفي كل هذه العلاقات يبدو مجرد موضوع، ويبدو مطابقاً تماماً للمادة التي يتكون منها. غير أن تحليلاً لاحقاً سيوضح هذه المشكلات وغيرها.

وبالمناسبة، الملاحظة المسلية التالية: إن آدم مولر الطيب، الذي يأخذ كل التعابير المجازية بمعنى صوفي، كان قد سمع أيضاً في الحياة العادية عن رأس المال الحي، في مقابل رأس المال الميت، فكساه بثوب ثيوصوفي. وكان يمكن للملك أثيلستان أن يعلمه شيئاً أو شيئين عن هذا:

Reddam de meo proprio decimas Deo tam in Vivente Capitale quam» .«in mortuis fructibus terrae

«سأعطي عُشر ممتلكاتي لله، سواء في الماشية الحية أو في الثمار الميتة للأرض.»

تحتفظ النقود دائماً بالشكل نفسه في الحامل نفسه، ولذلك يسهل تصورها باعتبارها موضوعاً. غير أن الشيء نفسه — السلعة، النقود، إلخ — يمكن أن

يمثل رأس مال أو إيراداً، إلخ. وهكذا، حتى الاقتصاديون يعترفون بأن النقود ليست شيئاً ملموساً، بل إن الشيء نفسه يمكن أن يُدرج تارةً تحت عنوان رأس المال، وتارةً تحت مصطلح آخر ومضاد تماماً، وبناءً على ذلك يكون أو لا يكون رأس مال. ومن الواضح أنها علاقة، ولا يمكن أن تكون إلا علاقة إنتاج.

مجلة إيسكرا

www.Iskra-theory.com

انضموا إلينا لبناء القيادة الثورية

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

راسلونا على الإيميل: Info@iskra-theory.com

www.Iskra-theory.com

لدينا مستقبل لنكسبه